# الفصل الثالث

# الدراسات السابقة

## ٣،١ التمهيد

يهدف هذا الفصل إلى مراجعة الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة حول موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومقارنة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول المتقدمة والنامية وفي ليبيا. والتعرف على عوامل ومحددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وطرق ومناهج البحث في البيئات المختلفة، وعرض الفجوة الأدبية موضوع الدراسة.

## ٣،٢ المقدمة

حدّد مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (Holme & Watts, ٢٠٠٠). ونتيجة لذلك، زاد الاهتمام الأكاديمي حول الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات إلى حد كبير (Salama, ٢٠٠٩). إلاّ أنّ معظم الدراسات التي أُجريت حول المسؤولية الاجتماعية للشركات كانت ولا زالت في سياق الدول المتقدمة مثل أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا (Belal, ٢٠٠١) (El Ghoul et al., ٢٠١١) فبالمقارنة مع النمو الكبير في البلدان المتقدمة، نجد تراخٍ وضعف كبيرين في البلدان النامية حول المشاركة في تطوير المسؤولية الاجتماعية

في الشركات (Eljayash, James, & Kong, ٢٠١٢)، اذ لم يقابل هذا الاهتمام الكبير الذي تحقق في السنوات الأخيرة في الدول الغربية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بمثله في البلدان النامية (Jamali, ٢٠٠٧ ;C. Dawkins & Ngunjiri, ٢٠٠٨; Lu & Abeysekera, ٢٠١٤)، وهذا الأخير وجد أيضا أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل فهم الإفصاح عن ممّارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات عالمياً. وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات التي أجريت في ليبيا حول هذا الموضوع الّا أنّ عدداً كبيراً من الشركات وفي مختلف الصناعات تحتاج منّا إلى دراسة (Pratten & Mashat, ٢٠٠٩). وفي هذا الفصل سيتم عرض أحدث الدراسات على مستوى الدول المتقدمة وما يقابلها في الدول النامية وليبيا حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

### ٣،٣ الدراسات السابقة في الدول المتقدمة

كما أشرنا في السابق، إلى ازدياد اهتمام العالم المتقدّم بدراسة موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات (Salama, ٢٠٠٩). وفيما يلي بعض الدراسات الحديثة التي أُجريت في الدول المتقدمة والّتي اهتمت بموضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

دراسة (Vormedal & Ruud, ٢٠٠٩)، بعنوان:" تقارير الاستدامة في النرويج – تقييم الأداء في سياق المتطلبات القانونية وبرامج التشغيل الاجتماعية والسياسيّة". هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الخصائص المجتمعية والسياسيّة والتنظيمية والتطورات على نوعية إفصاحات الاستدامة للشركات النرويجية. وتقييم الإفصاح الإلزامي بموجب قانون المحاسبة النرويجي، والإفصاح الطوعي في التقارير غير المالية السنوية والمنفصلة، في أكبر (١٠٠) شركة عاملة في النرويج للسنة المالية ٢٠٠٤ واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى. كشفت النتائج أن (١٠٪) فقط من الشركات تتوافق مع متطلبات قانون إعداد التقارير

البيئية. وأيضا الغالبية العظمى من تقارير الشركات غير مرضية فيما يتعلق بالمسائل غير المالية في الإفصاحات الطوعية المقيّمة، ورجّحت الدراسة أسباب هذه النتائج إلى غياب واضح للمحرك السياسي والاجتماعي لتقرير الاستدامة في النرويج وغياب الرقابة الكافية وعدم تطبيق تشريعات الإفصاح البيئي من جانب السلطات النرويجية.

دراسة (Reverte, ٢٠٠٩)، بعنوان:" محددات تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات المدرجة في القائمة الإسبانية." الهدف من الدراسة هو تحليل ما إذا كانت خصائص الشركات والصناعة، وكذلك التعرض لوسائل الإعلام، هي محددات محتملة لممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات الإسبانية المدرجة. تشير النتائج إلى أن الشركات ذات التصنيفات الأعلى للمسؤولية الاجتماعية للشركات كانت أكثر تعرضًا لوسائل الإعلام، وتنتمي إلى صناعات أكثر حساسية للبيئة، مقارنة بالشركات ذات التصنيفات الأقل للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، لا يبدو أن الربحية أو الرافعة المالية تفسران الاختلافات في ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات الإسبانية المدرجة. المتغير الأكثر تأثيراً في شرح تباين الشركات في تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للشركات هو التعرض للإعلام، يليه الحجم والصناعة. لذلك، يبدو أن نظرية المشروعية هي النظرية الأكثر أهمية لشرح ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الإسبانية المدرجة.

دراسة (Chih, Chih, & Chen, ٢٠١٠)، بعنوان:" حول محددات المسؤولية الاجتماعية للشركات: أدلّة دولية على الصناعة المالية". تهدف الدراسة إلى توفير فهم جديد، ورؤى أكبر حول ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تتأثر بالمتغيرات المالية والمؤسسية، تم بحث ما مجموعه ٥٢٠ شركة مالية في ٣٤ دولة، بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. تم التوصل إلى أنّ الشركات ذات الحجم الأكبر هي أكثر عقلانية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولا توجد علاقة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية للشركات،

ستعمل الشركات فعليًا بطرق أكثر مسؤولية اجتماعيًا لتعزيز مزاياها التنافسية عندما تكون القدرة التنافسية للسوق أكثر كثافة؛ تميل الشركات المالية في البلدان التي تتمتع بمستويات أقوى في تطبيق القانون إلى المشاركة في المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ومع ذلك، المثير للاهتمام، أن الشركات في البلدان التي تتمتع بحقوق أقوى للمساهمين تميل إلى الانخراط في أنشطة أقل للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ التنظيم الذاتي داخل الصناعة المالية له تأثير إيجابي كبير على المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تم اكتشاف أن الشركات تتصرف بطرق أكثر مسؤولية اجتماعيًا في تلك البلدان التي لديها علاقات تعاون أكثر بين صاحب العمل والموظف ومدارس إدارة الجودة وأفضل بيئة للاقتصاد الكلي.

دراسة (da Silva Monteiro & Aibar-Guzmán, ٢٠١٠)، بعنوان: ''محددات الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات الكبيرة العاملة في البرتغال". تهدف الدراسة إلى دراسة الإفصاح عن الممارسات البيئية التي وضعتها الشركات البرتغالية وتحديد العوامل التي تفسر مدى إفصاح هذه الشركات عن المعلومات البيئية. وتركز هذه الدراسة على الإفصاحات البيئية الواردة في التقارير السنوية وكانت عينة الدراسة ١٠٩ من الشركات الكبيرة العاملة في البرتغال خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى، وقد تم اختيار العديد من الخصائص المتعلقة بسمات الشركات ''وتم اختبار تأثيرها على مستوى الإفصاح البيئي. وكانت المتغيرات التفسيرية حجم الشركة، وعضوية الصناعة، والربحية، والملكية الأجنبية. بينت النتائج أنه على الرغم من حقيقة أن مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ منخفضاً، إلّا أنه زاد في كثير من الشركات البرتغالية. وعلاوة على ذلك، فإن حجم الشركة، وتسجيل الشركة في سوق الأسهم يرتبط بشكل إيجابي مع الإفصاح البيئي، وتبين عدم وجود علاقة بين الملكية الأجنبية ومستوى الإفصاح البيئي.

دراسة (Gamerschlag, Möller, & Verbeeten, ٢٠١١)، بعنوان: "محددات الإفصاح الطوعي CSR: الأدلة التجريبية من ألمانيا". تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العوامل التالية: ربحية الشركة، هيكل المساهمين، وحجم الشركة، ونوع الصناعة واعتمدت الدراسة في بناء مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على أساس المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI). تم استخدام اسلوب تحليل المحتوى في تحليل ١٣٠ من إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات من الشركات الألمانية المدرجة للتحقيق في محددات الإفصاح الطوعي. تُظهر النتائج أن، بما يتفق مع نظرية التكلفة السياسيّة، تتأثر إفصاحات الشركات الألمانية لجميع قضايا CSR بهيكل المساهمين، والعلاقة مع أصحاب المصالح في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط ارتفاع الربحية مع المزيد من الإيضاحات البيئية. أخيرا، حجم الشركة وعضوية الصناعة تؤثر في حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Arshad & Vakhidulla, ٢٠١١)، بعنوان: "محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإعداد السويدي: تأثير خصائص الشركة / الصناعة إلى جانب التعرض لوسائل الإعلام على ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات". تهدف الدراسة إلى تحديد علاقة الشركة وخصائص الصناعة وكذلك تعرضها لوسائل الإعلام مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بناء على إعداد الشركات السويدية. واستكشاف النظرية الموجهة للنظام أو مزيج النظريات التي تفسر الاختلافات في الممارسات بين الشركات. ومقارنة النتائج مع الدراسات التي أجريت في السابق في بلدان أخرى. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مزيجًا من المقاربات النوعية والكمية. تستند الدراسة إلى الأدبيات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق النظريات الموجهة للنظام، وملخصات الأبحاث السابقة. تم جمع البيانات للمتغيرات المتعلقة بالضغط العام وهيكل الملكية والربحية. توصلت الدراسة إلى أن الحجم وحساسية الصناعة والتعرض للإعلام متغيرات مهمة في تفسير الاختلافات في ممارسات الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات السويدية. نظريات المشروعية وأصحاب المصلحة هما الأكثر أهمية لشرح وتفسير الإفصاح في الشركات السويدية.

دراسة (Fifka & Drabble, ٢٠١٢)، بعنوان:" تركيز وتوحيد تقارير الاستدامة – دراسة مقارنة بين المملكة المتحدة وفنلندا". تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت البيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر على تقارير الاستدامة. تم فحص تقارير الاستدامة لأكبر ١٠٠ شركة في المملكة المتحدة وفنلندا، على حد سواء لبلدان من أوروبا الشمالية الغربية الأكثر تقدّماً، ٥٠ شركة من كل بلد، مع اختلاف جوهري في النظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد اختيرت قائمة الشركات الفنلندية من القائمة السنوية لأكبر٥٠٠ شركة في فنلندا نشرت من قبل مجلة (Talouselämä)، تم الجمع بين الشركات البريطانية من قائمتين تحدد أكبر الشركات استناداً إلى أرقام دوران معينة من قائمة ( Forbes Global ٢٠٠٠) و (Deloitte Top Track ١٠٠)، الذي يُعرّف بأكبر شركات القطاع الخاص في المملكة المتحدة. تم فحص معايير الإفصاح والمبادئ التوجيهية المطبّقة. وقد اعتمدت الدراسة على التقارير التي تم الحصول عليها في عام ٢٠١٠ (٦٩٪)، ونشرت ٣٠٪ في عام ٢٠٠٩ و ١٪ في عام ٢٠٠٨. وقد تم اختيار تحليل المحتوى كوسيلة لجمع البيانات. وتشير النتائج إلى أن البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لها تأثير على مستوى تقارير الاستدامة وأن الشركات في القطاعات الحيوية تميل إلى مزيد من الإسهاب عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة، في حين أن تأثير خصائص الشركة هامشي.

دراسة (Andrikopoulos & Kriklani, ٢٠١٣)، بعنوان: "الإفصاح البيئي و الخصائص المالية للشركة: حالة من الدنمارك". الهدف من الدراسة هو وصف ممارسات الإفصاح البيئية على مواقع الشركات المدرجة في سوق (كوبنهاغن) لتداول الأسهم فيما يتعلق بمضمون المعلومات المفصح عنها. وتحديد العوامل المحددة للتقارير البيئية للشركات المدرجة في سوق (كوبنهاغن) للأوراق المالية وكانت العينة ١٣٦ شركة

اختيرت من لوحة التداول (OMX) في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩. واستخدم أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المنشورة على مواقع الشركات الإلكترونية. وكانت العوامل المقترحة في الدراسة هي: حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية. أظهرت الدراسة أن حجم الشركة والربحية يرتبطان بشكل إيجابي مع مدى الإفصاح البيئي على شبكة الإنترنت، بينما الرافعة المالية العالية تميل سلباً مع الإفصاح البيئي.

دراسة (Giannarakis, ٢٠١٣)، بعنوان:" محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشركات الأمريكية كحالة". الهدف من هذه الدراسة هو زيادة فهم الآثار المحتملة لخصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكانت عينة الشركات من قائمة فورتشن لعام ٢٠١١ على اعتبار أنها أكثر عرضة للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، واستخدم في ذلك أسلوب تحليل المحتوى لتقارير تلك الشركات عن سنة ٢٠١١م، وكانت النتائج استناداً إلى نماذج الانحدار المتعدد تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والعائد على المبيعات، والعائد على حقوق المساهمين والأصول في حين ترتبط القوة المالية سلباً مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Jizi, Salama, Dixon, & Stratling, ٢٠١٤)، بعنوان: "حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: أدلة من القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية". تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات، مع إشارة خاصة إلى دور مجلس الإدارة، على نوعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للبنوك الأمريكية المدرجة بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. من خلال عينة من المصارف التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ ومراقبة خصائص لجنة المراجعة، الاجتماع المتكرر للجنة، ربحية البنوك، وحجم البنك ومخاطر البنك، واستقلال مجلس الإدارة وحجم المجلس، وتم استخدام أُسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية الصادرة عن تلك الشركات. وتوصلت

الدراسة إلى أن خاصّيتي استقلال مجلس الإدارة وحجم المجلس ترتبطان بشكل إيجابي مع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أنّ ازدواجية الرئيس التنفيذي أيضا لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن وجهة نظر نظرية الوكالة، هذا يشير إلى أن قوة كبار المديرين التنفيذيين قد تعزز الشفافية بشأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات للحصول على إعانات لبنوكهم.

دراسة (Pollach, ٢٠١٤)، بعنوان: "التقارير البيئية للشركات والتغطية الإخبارية للقضايا البيئية: في جدول الأعمال"(وجهة نظر). وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ما إذا كان المحتوى البيئي في الصحف يرتبط بجداول الأعمال البيئية للشركات المذكورة في التقارير البيئية للشركات والتقارير السنوية. بناء على عينة من ١٦٦٨ تقرير منشور من أكبر الشركات في العالم بناء على ترتيب ( Forbes ٢٠٠٠ ranking) عن سنة ٢٠٠٨م، دخلت فيه شركات من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية عن الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٨، هذه الدراسة تقارن تقارير الشركات بالمحتوى الإخباري البيئي خلال الفترة نفسها مع الفوارق الزمنية من سنة وسنتين، وكذلك من دون الفارق الزمني، وتمت مقارنة محتوى تقارير الشركات ومحتوى الصحف التي نشرت على مدى ١٢ عاما من الناحية البيئية. وتشير النتائج إلى تطابق جدول أعمال وسائل الإعلام وجدول عمل الشركات البيئية. وإلى أبعد من ذلك بخصوص بعض القضايا، قد يكون هناك تأثير لجدول أعمال وسائل الإعلام على جداول الأعمال البيئية للشركات، ولكن ليس العكس.

دراسة (Ortas, Gallego-Alvarez, & Álvarez Etxeberria, ٢٠١٤)، بعنوان:" العوامل المالية المؤثرة على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الإدارة البيئية للشركات". تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل المالية للشركات وهي: حجم الشركة، والنفوذ، والعائد على الأصول والإنفاق على البحث والتطوير، والعودة للسوق والقيمة السوقية، على تقارير الاستدامة البيئية للشركات (CESR) في عينة من

٣٩٣١ شركة تعمل في ٥١ نوع من الصناعة في ٥٩ بلد. التي تركز على المؤشرات البيئية G٣ الأساسية من المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وشملت الدراسة جدول زمني لدراسة فترة الأزمة المالية التي ظهرت في منتصف عام ٢٠٠٨م والتي لا تزال آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية قائمة في معظم البلدان المتقدمة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابي كبير فقط على تلك الشركات التي تنشط بشكل خاص في الممارسات CESR وبالتالي، حجم الشركة له أعظم تأثير على تلك الشركات التي لديها أعلى درجات الالتزام بالإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية وأيضا، نفوذ الشركات له تأثير إيجابي على تقارير الاستدامة البيئية للشركات، وكذلك الأداء المالي للشركات له تأثير إيجابي على مستويات الإفصاح في التقارير البيئية للشركات فقط لتلك الشركات التي تنشط في الإفصاح عن المعلومات البيئية. والعلاقة بين العائد على الأصول ومستوى CESR علاقة إيجابية، فإن الإنفاق على البحث والتطوير له تأثير إيجابي على التقارير البيئية للشركات. وبالتالي، فإن الشركات عندما يكون الإنفاق على البحث والتطوير لديها كبيراً، ارتفعت مستويات الإفصاح في التقارير البيئية للشركات. كما أن عودة الشركة للسوق والقيمة السوقية يؤثران على سياستها تجاه التقارير البيئية. إلّا أنّ هذا التأثير لوحظ فقط في تلك الشركات التي تنشط بشكل خاص في الإفصاح عن ممارسات الاستدامة. وأخيراً أنّ الشركات التي تحسن إدارة مواردها الاقتصادية لتحقيق الوضع المالي لتلك الشركات هي أكثر التزاماً بالتقارير البيئية.

دراسة (Fernandez-Feijoo, Romero, & Ruiz-Blanco, ٢٠١٤)،بعنوان:" النساء في المجالس: هل تؤثر على إفصاح الاستدامة؟ هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف العلاقة بين تقارير الاستدامة ووجود ثلاث نساء على الأقل في مجلس الإدارة. وكانت بيانات الدراسة قد اعتمدت على تحليل تقرير (KPMG) لسنة ٢٠٠٨م الذي يحتوي على ٢٥٠ شركة تتربع على قمة الشركات العالمية بالإضافة إلى

أفضل ١٠٠ شركة محلية في ٢٢ بلد. تم مطابقة هذه البيانات حول كل الدول في تقرير GMI لسنة ٢٠٠٨م. نتائج الدراسة تظهر أنه في البلدان التي لديها نسبة أعلى من ثلاث نساء على الأقل في مجالس الإدارة، تكون مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أعلى. كما وجدت الدراسة أيضا أن البلدان التي تتمتع بارتفاع نسبة المساواة بين الجنسين تزداد فيها الشركات التي يكون فيها مجلس الإدارة يتضمّن بين أعضائه ثلاث نساء على الأقل. ومن المثير للاهتمام، تظهر الدراسة أن المتغيرات الثقافية تؤثر على مستوى الإفصاح، باستثناء الذكورة. ويبدو أن ضم النساء إلى مجلس الإدارة له تأثير على السمات الثقافية الذكورية. وهذا دليلا على تأثير الإعداد الثقافي والاجتماعي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR).

دراسة (Ben Barka & Dardour, ٢٠١٥)، بعنوان: "بحث العلاقة بين الخلفية الشخصية للمدير، التركيبة المتداخلة لمجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات." الهدف من الدراسة هو مناقشة نموذج البحث الذي يطرح ثلاثة مقاييس متداخلة من الأداء المؤسسي الاجتماعي وهي: تركيبة مجلس الإدارة، الملف الشخصي للمدير، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد أجريت الدراسة على ٢٥٥ مجلس إدارة لـ ٢٠ شركة مدرجة في فرنسا لعام ٢٠١٠م واستخدم فيها أسلوب المقابلة الشخصية. وأظهرت النتائج أن تنوع الخلفية والجنسية للمدير في مجلس الإدارة هي سمة لعشرات الشركات المتميزة في المسؤولية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين التركيبة المتداخلة لمجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات ليست ثابتة. كما توصلت الدراسة إلى أن التنوع في مجلس الإدارة يمكن أن يكون أداةً فعالةً لتوجيه الإدارة لمزيد من القرارات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات. أهمية قاعدة التنويع في التوظيف عند دمج أعضاء جدد في مجلس الإدارة، أهمية الجمع بين الصفات الفردية (للمدير) مع السمات الخاصة بالشركات (مجلس الإدارة) وإجراء تقييم أفضل لدور مجلس الإدارة في اعتماد ممّارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Cuadrado-Ballesteros, Rodríguez-Ariza, & García-Sánchez, ٢٠١٥) ، بعنوان: "دور مديرين المستقلين في الشركات العائلية في ما يتعلق بإفصاحات الشركات عن المسؤولية الاجتماعية." هدفت الدراسة إلى قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية، ومعرفة دور استقلال مجلس الإدارة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام عينة تتألف من الشركات المدرجة دوليا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩م، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفعت نسبة مديرين المستقلين، ارتفع معها مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتؤكد الدراسة أن في الشركات العائلية، كلما كان أفراد العائلة هم مديرين كلما اختفى عنصر الاستقلال وبالتالي يؤثر في نوع العلاقة من الإيجاب إلى السلب مع مستوى الإفصاح عن المعلومات.

دراسة (Lucchini & Moisello, ٢٠١٧)، بعنوان:" الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، الرؤية وضغط الإعلام دليل دولي من صناعة الملابس والنسيج". تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي الممارس على الشركات في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD) خصوصًا تلك المعرضة بشكل غير مباشر لخطر اتساع الفجوة الشرعية، عن طريق تصرفات مورديها. تم استخدام مجموعة بيانات دولية من ٤٠ شركة متخصصة في صناعة الملابس والنسيج، خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. تقوم الدراسة ببناء مؤشر مرجّح للإفصاح المستمر يغطي المسائل التنظيمية وأصحاب المصلحة والقضايا الأخلاقية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. نجد أن التعرض الكبير للإعلام يؤثر بشكل كبير على الإفصاح الاجتماعي من سنة إلى أخرى داخل نفس الشركة، في حين أن وجود ضغط إعلامي دولي يعزز مستوى الإفصاح بين الشركات.

دراسة (Griffin & Sun, ٢٠١٨)، بعنوان: "الكشف الطوعي عن المسؤولية الاجتماعية والدِّين" . تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والمعايير الدينية المحلية لأصحاب المصلحة في الشركات، وما إذا كانت المعايير الدينية المحلية تؤثر على عوائد الاستثمار. أظهرت النتائج وجود علاقة كبيرة بين كثافة الإفصاح الطوعي للشركات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير الدينية المحلية لأصحاب المصلحة في الشركات. كما توصلت الدراسة إلى أن المديرين يتخذون قرارات إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تزيد من قيمة الشركة من خلال تلبية المعايير الدينية والاجتماعية للمجتمع المحلي. كما تشير النتائج إلى أن المديرين يتعرفون على أنفسهم مع المعايير الدينية المحلية لأصحاب المصلحة ويكشفون بشكل مناسب عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات عندما يكون الالتزام الديني مرتفعًا وعندما تكون نسبة الانتماء الديني (نسبة غير الإنجيليين إلى المسيحيين الإنجيليين) منخفضة. يجد المؤلفون هذا الأمر جديرًا بالملاحظة لأن الهيئات الدينية غالباً ما تدعو إلى مشاركة أكبر في المسؤولية الاجتماعية للشركات والكشف عنها. ومع ذلك، على مستوى الشركة، يبدو أن القواعد الدينية للمجتمع المحلي هي السائدة أيضًا، حيث يتضح أنها توضح بشكل كبير سلوك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعني أن المديرين يلبون المعايير الدينية المحلية في قرارات الإفصاح. وتشير النتائج إلى أن المديرين يغيرون توقيت وشدة الإفصاح الطوعي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتمشى مع المعايير الدينية والاجتماعية لأصحاب المصلحة وأن ذلك سيكون مكلفاً وغير فعّال إذا كانت الشركات ستقوم بتوسيع نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات دون مراعاة المعايير الدينية لمجتمعها المحلي.

دراسة (Pajuelo Moreno & Duarte-Atoche, ٢٠١٩)، بعنوان: "العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء – امتداد لنموذج أولمان. تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة

والأداء المستدام وعدم وجود قاعدة إطار نظرية قوية، استنادًا إلى حجة أولمان بأن تنفيذ مسؤولية الشركات فيما يتعلق بالإفصاح عن الاستدامة والأداء المستدام والأداء الاقتصادي) تحدده الإستراتيجية الكلية (غير الملحوظة) للإدارة، تم تطبيق نمذجة المربعات الصغرى الجزئية، واعتبر الأداء الاقتصادي والحجم والعضوية في القطاعات الحساسة وعدد كبير من الضغوط الخارجية (الاجتماعية والبيئية والتشريعية) كمحددات للعلاقات. أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة معتدلة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المستدام، مع تأثير كبير بسبب الأداء الاقتصادي الذي يأخذ في الاعتبار حجم الشركة. كما أظهرت النتائج أنّ الشركات التي تعمل بشكل مستدام لديها إفصاح أعلى عن الاستدامة، وكلما زاد الأداء الاقتصادي، زاد الإفصاح عن الاستدامة، الحجم له تأثير إيجابي وهام فقط للشركات الكبيرة. كما يوجد وعي بالقيمة المضافة لنموذج العمل المستدام، أكثر من مجرد الإفصاح (الإجراءات التي تتجاوز الكلمات).

### ٣،٤ الدراسات التي أجريت في الدول النامية:

على الرغم من التراخِ والضعف الكبيرين في البلدان النامية حول المشاركة في تطوير المسؤولية الاجتماعية في الشركات (Eljayash et al., ٢٠١٢)، مقارنة مع الاهتمام الكبير في الدول الغربية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (;)Jamali, ٢٠٠٧ (C. Dawkins & Ngunjiri, ٢٠٠٨); (Lu & Abeysekera, ٢٠١٤)، فإن هناك جهوداً مبذولة في الدول النامية حول هذا الموضوع، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولته:

دراسة (Roszaini M Haniffa & Cooke, ٢٠٠٥)، بعنوان: "تأثير الثقافة والحَوكمة على التقارير الاجتماعية للشركات". هدف الدراسة هو فهم الآثار المحتملة للثقافة وحوكمة الشركات على الإفصاح الاجتماعي، تم فيها استخدام الخلفية العرقية للمديرين والمساهمين كمؤشر غير مباشر للثقافة. وتشمل

الخصائص حوكمة الشركات، تركيبة المجلس، وتولي مناصب متعددة، ونوع المساهمين. وتم قياس المتغير التابع، وهو الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية غير المالية للشركات الماليزية المدرجة على اللوحة الرئيسة لـ KLSE (Kuala Lumpur Stock Exchange) في عام ١٩٩٦م. وقد تم اختيار الشركات بشكل عشوائي على أساس التخصيص النسبي لضمان عينة تمثل جميع القطاعات الصناعية. وقد أرسلت رسائل إلى ١٦٠ شركة تطلب تقارير سنوية صادرة باللغة الإنجليزية، وكان معدل الاستجابة ٨٣٪. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاجتماعي للشركات ومجالس الإدارة التي يسيطر عليها الملايو، ومجالس يهيمن عليها مديري التنفيذيين، منصب مع تعدد الإدارات وحصة ملكية الأجنبي. وأربعة من متغيرات التحكم (الحجم، والربحية، قائمة متعددة ونوع الصناعة) كانت مرتبطة إلى حد كبير بالإفصاح الاجتماعي للشركات باستثناء المديونية. هذه الدراسة لها آثار على السياسة العامة لماليزيا فضلاً عن عدد من البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

دراسة (Ramasamy, Ling, & Ting, ٢٠٠٧)، بعنوان: "الأداء الاجتماعي للشركات والعرق مقارنة بين الرؤساء التنفيذيين الملايو والصينيين في ماليزيا". تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سمات الرؤساء التنفيذيين في ماليزيا (العمر، المستوى التعليمي، تجربة التعليم في الغرب، العِرق) على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكانت العينة تمثل أكبر ١٠٠ شركة مدرجة في اللوحة الرئيسية لبورصة كوالالمبور (KLSE). وتم الاختيار بناءً على القيمة السوقية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، والتي تم نشرها من قبل مستثمر دايجست، وهي دورية شهرية KLSE، وفرضية الدراسة الرئيسة كانت أن الرؤساء التنفيذيين الملايو تثبتون مستويات أعلى من الأداء الاجتماعي للشركات من مديرين التنفيذيين الصينيين، كما اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الشركات مع الرؤساء التنفيذيين الملايو لديها مستويات أعلى بكثير من الأداء الاجتماعي للشركات (CSP) من الشركات

التي لديها رؤساء تنفيذيين صينيين ويضيف الباحث، أن التنشئة الدينية قد تلعب دوراً هاماً، كما يبدو أن الاختلافات الدينيّة كانت الفرق الرئيس بين المجموعتين، وعلى الرغم من أن تعاليم الإسلام تتفق مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات إلاّ أنه يجب أن يكون هناك مزيد من البحث حول ذلك، كما وأظهرت الدراسة تأثير متغيّر السِّن على الأداء الاجتماعي للشركات، وظهر كل من المستوى التعليمي والتجربة التعليمية في الغرب للرؤساء التنفيذيين ليس لها أي تأثير ملحوظ على مستوى الأداء الاجتماعي للشركات (CSP).

دراسة (Mohd Ghazali, ٢٠٠٧)، بعنوان:" هيكلية الملكيّة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: بعض الأدلة الماليزيّة". تهدف إلى معرفة تأثير هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للشركات الماليزية وكانت العينة ٨٧، واستخدم فيها أسلوب تحليل المحتوى لقياس مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية لسنة ٢٠٠١م. وتوصّلت الدراسة إلى أنه حتى بين الأسهم الأكثر تداولاً في ماليزيا، هناك تفاوتٌ كبيرٌ في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يُفصَح عنها في التقارير السنوية للشركات. كما أن الشركات التي يديرها أصحاب أعلى نسبة من الأسهم تفصح وبشكل ملحوظ معلومات أقل حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن الشركات التي تساهم فيها الحكومة مساهمة كبيرة يكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية أكبر. ويرى الباحث في هذه الدراسة أن النتائج تشير إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للشركات يعتمد على مدى" ضغط الرأي العام" التي تواجهه كل شركة. كما أن عينة هذه الدراسة انحصرت على الشركات الأكبر تداولاً لأسهمها في بورصة ماليزيا وبالتالي، قد لا تكون النتائج صالحة للتعميم على الشركات الصغيرة والتي أسهمها أقل تداولاً في بورصة ماليزيا. كما

رأت الدراسة أن الشركات المنخرطة في الأنشطة الاجتماعية ينبغي عليها الإفصاح الإلزامي في تقاريرها السنوية لتقييم أفضل لمدى 'مواطنة الشركات' الماليزية.

دراسة (العنزي, ٢٠٠٩)، بعنوان: "واقع برامج المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على القطاع الخاص". هدفت الدراسة الى التعرف على واقع برامج المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الميداني الاستبيان وتقصت الدراسة آراء ٢١١ مسؤولًا في المؤسسات والشركات السعودية في المنطقة الوسطى والشرقية والغربية، كان من بينهم ١١ رئيس مجلس إدارة، و١٣ نائب رئيس مجلس إدارة، و٢٦ مديراً تنفيذياً، بينما استطلعت آراء ٦٢ مديراً عاماً في العينة المختارة. وتوزعت بقية الآراء على: ٤٧ رئيس قسم، ومشرفان عامّان، ومساعدا مدير، ١٢ مدير علاقات عامة، وواحد عضو مسؤولية اجتماعية، و٢٣ عرّفوا أنفسهم بآخرين، ولم يحدد ١٢ شخصاً استُطلعت آراؤهم مسماهم الوظيفي. وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها أن من أهم معوقات المسؤولية الاجتماعية عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن ما يقارب من ٨٩٪ من الشركات في المملكة لم تخصص إدارات أو أقسام تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية لخدمة المجتمع وأنّ ٢٥٪ من هذه الشركات تُسند هذه المهمة إلى إدارات العلاقات العامة في حين أنّ ١٨٪ من الشركات تتولى مجالس إداراتها هذه المهمة. كما بينت الدراسة أن أغلب ما يقوم به القطاع الخاص لا يخرج عن كونه مبادرات فردية تعتمد على دوافع دينية. وأوصت باعتماد المسؤولية الاجتماعية كأحد المعايير الأساسية التي تعطي منظمات القطاع الخاص بعض الحوافز والامتيازات والإعفاءات عند التعامل مع القطاع الحكومي.

دراسة (Said, Hj Zainuddin, & Haron, ٢٠٠٩)، بعنوان: "العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وخصائص الشركات الحكومية الماليزية – شركات عامة مدرجة". الهدف من الدراسة هو قياس العلاقة بين خصائص الشركات الحكومية، وهي حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة،

الازدواجية (المزج بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة)، لجنة المراجعة، أكبر عَشْر مساهمين، ملكية الإدارة، الملكية الأجنبية، ملكية الحكومة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. اقتصرت على الشركات العامة الماليزية المدرجة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٦. ومصادر البيانات للدراسة كانت التقارير السنوية ومواقع الشركات على شبكة الإنترنت فقط. تم استخدام تحليل المحتوى لاستخراج عناصر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من التقارير السنوية ومواقع الشركات على شبكة الإنترنت، وبناء مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بعد الجمع بين عناصر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات سواءً في التقارير السنوية ومواقع الشركات على شبكة الإنترنت. تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي لدراسة العلاقة بين الشركات ومؤشر الإفصاحات الاجتماعية والمتغيرات المستقلة، وأشارت النتائج إلى أنّ اثنين فقط من المتغيرات كانت مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بمستوى الإفصاحات، وهي ملكية الحكومة ولجنة التدقيق. ويعتبر المتغير (ملكية الحكومة) الأهم الذي يؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (الروابدة, ٢٠١٠)، بعنوان: ‘‘مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن’’. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية (نحو العاملين والمستفيدين والمجتمع المحلي) والمعوقات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن من خلال تحليل اتجاهات العاملين فيها. استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة حيث تم توزيع (٢٤٠) استبانة للعاملين برتبة مدير، رئيس قسم/ شعبة، وموظف، استرجع منها (١٨٢) صالحة لعملية التحليل الإحصائي. من النتائج التي توصلت لها الدراسة أنّ ممارسة المؤسسات العامة الأردنية للمسؤولية الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة كما وجدت الدراسة أن المؤسسات الخدمية والصناعية، التي يزيد عدد العاملين فيها على (٥٠١) موظف لديها ممارسة أعلى لمجالات المسؤولية الاجتماعية وكانت أهم المعوقات

التي تواجه تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العامة، هي قلة دعم الإدارة المادي، ونقص البرامج التدريبية.

دراسة (Menassa, ٢٠١٠)، بعنوان: ''المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة تكشف جودة وحجم الإفصاحات الاجتماعية في البنوك التجارية اللبنانية''. الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد نوع وجودة المعلومات الاجتماعية التي يفصح عنها من قبل البنوك التجارية اللبنانية وتقديم تقرير عن حجم هذه الإفصاحات وعلاقتها مع حجم المصرف والأداء المالي. استخدمت هذه الدراسة أُسلوب تحليل المحتوى لتقارير الإفصاح الاجتماعي السنوية صادرة من ٢٤ بنك تجاري لبناني لسنة ٢٠٠٦م. أظهرت نتائج الدراسة استخدام تقارير الإفصاح الاجتماعي من قبل هذه البنوك كوسيلة للتواصل مع أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، أشارت نتائج المسح إلى أن هذه البنوك تولي اهتماماً كبيراً بالإفصاحات المتعلقة بالموارد البشرية والمنتجات والعملاء، في حين أن مستوى الإفصاح البيئي لا يزال ضعيفاً. بالإضافة إلى ذلك، وجود علاقة قوية بين هذه الإفصاحات والحجم والأداء المالي، في حين أن العلاقة مع عمر البنك كانت ضعيفة. وأخيراً، تشير النتائج إلى عدم وجود فرق في ممارسات الإفصاح الاجتماعي بين البنوك المدرجة والبنوك غير المدرجة في البورصة اللبنانية.

دراسة (Hidayat & Alhur, ٢٠١١)، بعنوان: "الوعي العام بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية السعودية". تهدف الدراسة إلى تقييم الوعي العام بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات (CSR) لـ ١١ مصرفًا إسلاميًا في المملكة العربية السعودية. تم إجراء دراسة استقصائية باستخدام استبيان وزع على ١٠٠ من مودعي البنوك الإسلامية لتحديد مستوى وعيهم فيما يتعلق بمتابعة المسؤوليات الاجتماعية للشركات للبنوك من حيث القضايا المختلفة. تم تطوير الاستبيان ومكوناته بناءً على معيار

الحوكمة رقم ٧ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): سلوك المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها للمؤسسات المالية الإسلامية. تبين أن مستوى الوعي العام بمتابعة البنوك للمسؤولية الاجتماعية للشركات محدود في ضوء العدد الصغير من بنود الاستبيان التي وافق عليها المجيبون أو التي كانت لديهم معرفة كافية بها. مستوى الوعي العام بالمسؤولية الاجتماعية بين أفراد العينة يختلف اختلافًا كبيرًا وفقًا لمصارفهم وأعمارهم وتحصيلهم التعليمي.

دراسة (حبيب, ٢٠١١)، بعنوان:" مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية". تهدف إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) وما إذا كانت إدارة المصارف تهتم لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال توزيع ٧٠ استبانة على عينة الدراسة بواقع ٢٥ استبانة في قطاع غزة و٤٥ في الضفة الغربية، وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى والنسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي واختبار ألفا كرونباخ واختبار T-Test للوصول إلى نتائج أهمها وجود إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكنه يعد ضعيفاً، كما توصلت إلى وجود اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل ادارة هذه المصارف، حيث حصل مجال المسؤولية تجاه عملاء المصرف على المرتبة الأولى، ويليه المسؤولية تجاه الموظفين، ثم في المرتبة الثالثة المجتمع المحلي وأخيراً المسؤولية تجاه البيئة والموارد البشرية في المرتبة الرابعة .وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: إعطاء مزيد من الاهتمام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها من قبل إدارة المصارف التجارية والاهتمام بمسألة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وطالبت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يمكّن المصارف من قياس ومعالجة تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Muwazir et al., ٢٠١٢)، بعنوان:" فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات: مسح للمديرين المسلمين الماليزيين". الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف مستوى فهم المديرين المسلمين الماليزيين للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في مجال القطاع المالي. تم تحليل ما مجموعه ٢٤٣ وهي ردود من قطاعات مختلفة من المؤسسات المالية في ماليزيا. تم استخدام الاستبيان لقياس التصورات ووعي المجيبين تجاه مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزام بها. تشير النتائج إلى أنه، بشكل عام، فإن نتيجة تحليل العوامل تكشف أن المديرين المسلمين ينظرون إلى المصلحة العامة والأنشطة الدينية باعتبارها أهم التزام في المسؤولية الاجتماعية للشركات. توفر النتائج نتائج مفيدة للإدارة الفعالة، وفعالية المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال قطاع الخدمات المالية في ماليزيا.

دراسة (El Mosaid & Boutti, ٢٠١٢)، بعنوان: ‘‘العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات و الأداء المالي في المصارف الإسلامية". والهدف من هذه الدراسة هو تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية، وتحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء "متوسط العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)" والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتم إجراء أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعدد ١٦ تقريراً سنوياً لـ (٨) مصارف إسلامية لسنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتشير النتائج إلى نقص في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتظهر نماذج الانحدار إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء "متوسط العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)" ومؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Yusri & Amran, ٢٠١٢)، بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه مكان العمل والإفصاح عن الموارد البشرية: من وجهة نظر الموظفين." تستكشف هذه الدراسة فهم الموظف لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وتصوراته تجاه الإفصاح عن معلومات حول مكان العمل والموارد

البشرية. تمت مقابلة ٢٠ موظفًا من مختلف المستويات والوظائف من ثماني شركات عامة في ماليزيا لمعرفة فهمهم لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتصوراتهم حول أهمية الإفصاح عن مكان عمل الشركة والموارد البشرية. تظهر النتائج أن فهم الموظفين للمسؤولية الاجتماعية للشركات تركز على مشاركة الشركة في المجتمع والأنشطة البيئية. كشفت الدراسة أيضًا عن آثار إيجابية جيدة حول الإفصاح الطوعي عن معلومات مكان العمل والموارد البشرية مثل تحسين صورة الشركة للجمهور بالإضافة إلى سياسة واستراتيجية التوظيف الجيدة للشركة في الحصول على الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم.

دراسة (Sufian & Zahan, ٢٠١٣)، بعنوان: "هيكل ملكية الشركات والإفصاح المسؤولية الاجتماعية في بنغلاديش". تهدف هذه الدارسة إلى النظر في الوضع الحالي لإفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تقوم بها الشركات المدرجة في تقاريرها السنوية ومعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والمتغيرات المختلفة لهيكل الملكية للشركات. تم فحص ٧٠ تقرير سنوي للشركات المدرجة للسنة المالية ٢٠١٠. باستخدام اسلوب تحليل المحتوى للتقارير. وأظهرت النتائج أن ٧٥% من الشركات تقوم بالإفصاح فقط عن ٢٠% في المئة من إجمالي بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وهذه النتيجة سيئة للغاية مقارنة مع غيرها من البلدان المتقدمة والنامية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تركّز ملكية الشركة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولا توجد علاقة للمتغيرات الأخرى من هيكل الملكية مثل عدد المساهمين، الملكية الأجنبية وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Marquis & Qian, ٢٠١٣)، بعنوان: "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصين: رمزي أم موضوعي ؟". تركز هذه الدراسة على كيفية وسبب استراتيجية استجابة الشركات لإشارات الحكومة على نشاط الشركة المناسب. دمجت النظرية المؤسسية مع الأبحاث حول الإستراتيجية السياسية

للشركات لتطوير نموذج الاعتماد السياسي الذي يفسر كيف تؤدي أنواع مختلفة من الاعتماد على الحكومة إلى قيام الشركات بإصدار تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات و كيفية أنّ الرقابة الحكومية تؤثر على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات رمزية أو موضوعية، تبحث الدراسة كيف تؤثر الخصائص الثابتة التي تعكس الاعتماد على الحكومة – بما في ذلك الملكية الخاصة وملكية الدولة، والمديرين التنفيذيين العاملين في المجالس السياسية، والإرث السياسي، والموارد المالية – على احتمال إصدار الشركات تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. تم تجميع تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات الصادرة عن حوالي ١٦٠٠ شركة صينية مدرجة في البورصة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. يساهم المنظور السياسي في النظرية التنظيمية من خلال إظهار أن (أ) إشارة الحكومة هي آلية مهمة للتأثير السياسي، (ب) تعرض أنواع مختلفة من الاعتماد على الحكومة الشركات لأنواع مختلفة من الضغوط الشرعية، و (ج) تواجه الشركات خطر الفصل الذي يجعلهم أكثر عرضة لسن إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Dincer & Dincer, ٢٠١٣)، بعنوان: "قرارات المسؤولية الاجتماعية للشركات: هل تعد معضلة لمديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟". تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تحرك صناع القرار في الشركات الصغيرة لتنفق موارد الشركة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. استخدمت هذه الدراسة المقابلات الشخصية شبه المنظمة (مفتوحة) مع مديرين التنفيذيين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لاستكشاف العوامل والأولويات المؤثرة في قرارات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكانت عينة الدراسة ٢٠ من صنّاع القرار في الشركات الصغيرة في مدينة اسطنبول بتركيا تعمل في الصناعة التحويلية والسياحة والتعليم والصحة وتطوير البرمجيات. وكشفت الدراسة أن مديرين التنفيذيين للأعمال التجارية الصغيرة يتأثرون عموما بالمشاعر الشخصية، والأوضاع المالية والأصدقاء والأسرة، والدّين في اتخاذ القرارات بشأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Khurshid, Al-Aali, Soliman, Malik, & Khan, ٢٠١٣)، بعنوان: "وعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مرحلة الاقتصاد الناشئ". تستكشف هذه الدراسة مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بين طلاب الماجستير في إدارة الأعمال في كبرى الجامعات السعودية؛ تم اختيار طلاب الماجستير في إدارة الأعمال لهذه الدراسة، لأنهم يمثلون قادة الأعمال في المستقبل. تم استطلاع آراء الطلاب، واستخدمت ٢٠٤ من الردود التي كانت صالحة للتحليل. تم التحقيق في أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات: الأبعاد الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية والخيرية. تم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية في وعي المجيبين بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكانت هناك اختلافات كبيرة في الوعي، وجدت بين المشاركين على أساس الجنس، والخبرة في العمل، والمنصب الإداري.

دراسة (Al-Qarni, ٢٠١٤)، بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)". تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسئولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص. وتم توزيع (٢١٠) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد العائد منها والصالح للتحليل (١٠٠) استمارة تمثل (٤٨ في المائة) من إجمالي ما تم توزيعه. ولاختبار فروض الدراسة تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ولاعتماد أسلوب العينة العمدية فهي لا ترقى نتائجها إلى درجة التعميم الذي تتميز به العينات الاحتمالية.

دراسة (Jarboui & Driss, ٢٠١٤)، بعنوان: "الإفصاح الاجتماعي: ما هي العوامل التفسيرية الرئيسة؟ اختبار تجريبي في السياق التونسي. تهدف إلى الوصول إلى العوامل التفسيرية للإفصاح الاجتماعي، من خلال تحديد وتقييم العوامل التي قد تؤثر على قرار نشر المعلومات الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات التونسية. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية ل ٢٣ شركة تونسية خلال خمس سنوات (٢٠٠٧-٢٠١١). ووجدت أن هناك تطوراً ملحوظاً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الرغم من ضعفه، كما أنّ الشركات التونسية تميل إلى نشر المزيد من المعلومات المتعلقة بفئة «الموارد البشرية» في مقارنة مع الفئات الأخرى. وأرجعت الدراسة سبب ذلك إلى طبيعته الطوعية وعدم وجود تشريعات تتطلب الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل دوري للجمهور. ووجدت أن الرؤية السياسيّة والنفوذ له تأثير كبير على قرار الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من قبل الشركات التونسية. فالشركات الكبيرة تخضع لقدر كبير من الاهتمام من الجمهور، فإن هذه الشركات تميل إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات المجتمعية لتلبية توقعات وجماعات الضغط ونشر معلومات شفافة (المالية وغير المالية). كما وجدت أن الأداء المالي يرتبط سلباً مع الإفصاح الاجتماعي ووجدت أن الشركات التي يمارس عليها الضغط من قبل جماعات الضغط في تزايد مستمر، إلا إذا قررت توصيل المعلومات الاجتماعية في تقاريرها السنوية. بالنسبة للقوى العاملة، عندما يكون نسبة عدد العاملين في الشركات التونسية كبيرا، فإن مستوى الإفصاح الاجتماعي ينخفض على الرغم من أن الشركات الكبيرة هي المعنية أكثر من غيرها بالإفصاح الاجتماعي لإقناع جماعات الضغط من شرعية إجراءاتها وممّارساتها داخل المجتمع. نظراً لصغر حجم العينة المختارة، تقترح الدراسة الاعتماد على عينات أكبر. من ناحية أخرى، يمكن أن نجد عوامل داخلية أو خارجية أخرى لشرح قرار الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.

دراسة (Akbaş, ٢٠١٤)، بعنوان: "خصائص الشركة والإفصاح البيئي: دراسة ميدانية على ١٠٠ شركة مدرجة في مؤشر بورصة اسطنبول". الهدف من هذه الدراسة التحقيق في العلاقة بين خصائص الشركة ومدى الإفصاحات البيئية للشركات التركية. عينة الدراسة تكوّنت من ٦٢ شركة غير مالية مدرجة في مؤشر بيست–١٠٠ في نهاية عام ٢٠١١. من أجل قياس مستوى الإفصاح البيئي، وعينات من التقارير السنوية للشركات لعام ٢٠١١ تم تحليلها من خلال أسلوب تحليل المحتوى. نتائج تحليل الانحدار تشير إلى أن حجم الشركة وعضوية الصناعة لهما علاقة إيجابية بمستوى الإفصاح البيئي، في حين أنّ الربحية لها علاقة سلبية، بينما لا الضغط ولا العمر لديه علاقة ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح البيئي.

دراسة (Razek, ٢٠١٤)، بعنوان: "العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات (دراسة مسحيّة في مصر)". تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية للشركات وحوكمة الشركات في الشركات المصرية، وذلك باستخدام تصميم استطلاع موزع بشكل عشوائي، على ١٧ من المهنيّين (مديرين الماليين، محاسبين)، ٢٣ أكاديمي من جامعة القاهرة و ٩ من طلاب الدراسات العليا، وجدت الدراسة أن آليات حوكمة الشركات جاءت في المرتبة الأولى تأثيراً على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للشركات المصرية، ويأتي تباعاً جودة المراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة، وهيكل المجلس و الإدارة المتعددة وأخيراً هيكل الملكية، ويؤمل من هذه الدراسة أن تساعد الشركات في زيادة قيمتها عن طريق زيادة قيمة سعر السهم والربحية، ومساعدتها لاكتساب سمعة جيدة حتى تتمكن من جذب المزيد من المستثمرين وغيرها من أصحاب المصلحة.

دراسة (Barakat, Pérez, & Ariza, ٢٠١٥)، بعنوان: "محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD) للشركات المدرجة في فلسطين (PXE) والأردن (ASE). الهدف من هذه الدراسة هو وصف ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD) في فلسطين والأردن؛

ولتحديد العوامل المؤسسية الرسمية التي يمكن أن تؤثر في CSRD. تتكون عينة الدراسة من ١٠١ شركة، تم استخدام بيانات عام ٢٠١١م. تظهر نتائج الدراسة أن مستويات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن أعلى منها في فلسطين في جميع الجوانب، رغم أنها منخفضة في كلا البلدين مقارنة بالدول الغربية. علاوة على ذلك، وجد ارتباطًا إيجابيًا بين CSRD والنظام القانوني وخصائص شركة المراجع الخارجي وحوكمة الشركات (مثل حجم مجلس الإدارة ولجنة مراجعة مجلس الإدارة).

دراسة (Liani, ٢٠١٥)، بعنوان: "تأثير حجم الشركة، وتعرض وسائل الإعلام وحساسية الصناعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيره على رد فعل المستثمر". الغرض من هذه الدراسة هو تحديد تأثير حجم الشركة، وتعرض وسائل الإعلام وحساسية الصناعة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على رد فعل المستثمر. مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية. عينة الدراسة من ٥٣ شركة. تم تحليل البيانات باستخدام نماذج مسار المربعات الصغرى الجزئية. كشفت النتائج أن حجم الشركات، وتعرض وسائل الإعلام وحساسية الصناعة لها تأثير كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ لا يؤثر حجم الشركات وتعرض وسائل الإعلام وحساسية الصناعة بشكل مباشر على رد فعل المستثمر؛ يؤثر إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل مباشر على رد فعل المستثمر ويتوسط في العلاقة بين حجم الشركة وتعرض وسائل الإعلام وحساسية الصناعة ورد فعل المستثمر.

دراسة (Das, Dixon, & Michael, ٢٠١٥)، بعنوان: "تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة الشركات المصرفية المدرجة في بنغلاديش". هدفت هذه الدراسة للتحقيق في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لممارسات الشركات المصرفية المدرجة في بنغلاديش واستكشاف الآثار المحتملة لحوكمة الشركات وخصائص شركة معينة على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات. اعتمدت

الدراسة على تحليل المحتوى لتقارير جميع البنوك المدرجة لخمس سنوات ٢٠٠٧-٢٠١١ وتحليل العوامل المؤثرة على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ووجدت الدراسة أن انخراط البنوك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات زاد من مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل تصاعدي عبر السنوات الخمس وفي عام ٢٠١١ زاد الإنفاق النقدي المباشر أكثر من ١٠ مرات في هذه الفترة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة، هيكل الملكية، ومدير غير تنفيذي مستقل في مجلس الإدارة، في حين وجود ارتباط سلبي مع ربحية الشركة وعمر الشركة. من ناحية أخرى، هناك علاقة ضئيلة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهيكل القيادة. كما كشفت أنّ ممارسات المسؤولية الاجتماعية لجميع البنوك المدرجة غير منظمة وتحتاج إلى اعتماد شكل شامل لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل مبادرة الإفصاح العالمية (GRI ٢٠٠٦).

دراسة (Sarkar, Alam, & Ali, ٢٠١٦)، بعنوان: "ممارسات الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في بنغلاديش". تم استخدام البيانات الثانوية، تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في الشركات المدرجة في بورصة دكا في بنغلاديش. كانت العلاقات ثابتة باستخدام مؤشر الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية تحت عدد من الفرضيات. تشير نتائج الدراسة إلى أن متوسط الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية كان حوالي ٢٧ ٪ فقط في شركات بنغلاديش. يشهد نموذج الانحدار على أن فئات الشركة مهمة عند مستوى ١٠ ٪، وإجمالي الأصول مهم عند مستوى ٥ ٪ في حين أن إجمالي الأرباح وسنوات التشغيل في السوق غير ذات أهمية عند مستوى ٥ ٪. ومع ذلك، تشير إحصائيات T إلى أن مستوى الإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية له علاقة كبيرة بالحجم (إجمالي الأصول)، ونوع البنك، والتأمين، والمستحضرات الدوائية، وغير المالية، وما إلى ذلك، والربحية (إجمالي الأرباح)، والعمر (سنوات التشغيل في الأسواق) للشركة.

دراسة (Matuszak & Różańska, ٢٠١٧)، بعنوان : "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات المدرجة في البورصة البولندية في ضوء التوجيه ٩٥/٢٠١٤ / متطلبات الاتحاد الأوروبي: دليل تجريبي". الهدف من هذه الدراسة هو تحليل متطلبات الإفصاح غير المالية الجديدة المنفذة المتعلقة بإعداد التقارير غير المالية في قانون المحاسبة البولندي (PAA)، والتي تم إنشاؤها من خلال نقل التوجيه ٩٥/٢٠١٤ / EU، والتي تُلزم مجموعات معينة من الكيانات بالإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالموظفين، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد والرشوة. كما تبحث هذه الدراسة في المدى الحالي لجودة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وجودتها في الشركات المدرجة في بورصة وارسو (WSE) ومدى امتثالها للمتطلبات الجديدة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٦. تشتمل العينة على ١٥٠ شركة مدرجة في بورصة WSE. تم جمع البيانات من التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات المنفصلة ومواقع الشركات. تم استخدام تحليل المحتوى ومقياس التصنيف لقياس مستوى إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات. تظهر النتائج أن الشركات تفضل التقارير السنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. في معظم الحالات، لم يكن امتثال المسؤولية الاجتماعية للشركات للشركات متوافقًا مع المتطلبات الجديدة. ومع ذلك، ركزت الشركات قليلاً على الإفصاح عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. هذا يشير إلى أن التزام الإفصاح الجديد زاد من نطاق وجودة الإفصاح غير المالي بين الشركات المدرجة في البورصة البولندية.

دراسة (Dyduch & Krasodomska, ٢٠١٧)، بعنوان: "محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة عملية للشركات البولندية المدرجة". تستكشف هذه الدراسة ما إذا كان هناك عدد من العناصر التي تؤثر على مستوى إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD) في التقارير السنوية للشركات البولندية. تشمل هذه العناصر حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، حساسية الصناعة

للبيئة، حجم مجلس إدارة الشركة، وجود المرأة في مجلس إدارة الشركة، التدويل، والسمعة. تم استخدام تحليل المحتوى لتحديد جودة إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحليل عينة من ٦٠ تقريرًا سنوياً من الشركات البولندية المدرجة في بورصة وارسو. أظهرت النتائج أن حساسية الصناعية للبيئة لها تأثير كبير على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأيضًا وجود علاقة بين معدل دوران الشركة ومدة إدراج البورصة وإدراجها في محفظة (Respect Index) وحصة رأس المال الأجنبي ومستوى إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Aldosari, ٢٠١٧)، بعنوان: "التحقيق في الوعي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والممارسة في المملكة العربية السعودية". تبحث هذه الدراسة في الوعي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والممارسة في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة كيف ينظر أصحاب المصلحة السعوديون إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات السعودية المدرجة في البورصة، لا سيما التحقيق في كيفية فهم أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين للمسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها. وتأثير الثقافة والدين والتنظيم والحوكمة المحلية. استخدمت المقابلات شبه المنظمة للتأكد من وجهات نظر مختلف أصحاب حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، واستخدمت تقنية تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية المتعلقة للتعرف على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبح مدركاً وهناك تطور في منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية. توضح هذه الدراسة أيضًا أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات السعودية المدرجة مدفوعًا بنظرية الشرعية. أظهرت النتائج أيضًا أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات السعودية المدرجة قد ارتفع مؤخرًا، خاصةً خلال السنوات الست الماضية، مع زيادة

التكامل في سياسة واستراتيجية الشركات. علاوة على ذلك، تم تصنيف "الثقافة" باعتبارها أكبر عامل مساهم في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية.

دراسة (Tufail, Kamran, Ahmad, & Anwar, ٢٠١٧)، بعنوان : "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في صناعة المنتجات الاستهلاكية والمزارع في باكستان". أهداف هذه الدراسة تتمثل في فحص مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتأكيد على ما إذا كانت الربحية، وحجم الشركة والرافعة المالية لها علاقة بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات من (١٣٨) تقرير سنوي لـ ٤٨ شركة مختصة في صناعة المنتجات الاستهلاكية مدرجة في باكستان. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه تم العثور على درجة أعلى من الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في معظم الصناعات. وهي تعد علامة تطور في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في باكستان. حيث تقوم الشركات بتوسيع تقاريرها المالية السنوية عن طريق إضافة المعلومات الاجتماعية والبيئية والمنتجات والموظفين. كما لا تزال العديد من الشركات تبدي اهتمامًا منخفضًا بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها المالية السنوية. وعلاوة على ذلك، توجد علاقة إيجابية بين دخل الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أنّ الشركات كبيرة الحجم أكثر اهتمامًا بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. من ناحية أخرى، فإن (ROA) العائد على الأصول والنفوذ لا يرتبطان بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما تشير إلى أن الدَّين ليس له تأثير على أنشطة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (Ehsan et al., ٢٠١٨)، بعنوان: "نهج متعدد الأساليب لتقييم وقياس ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات و الإفصاح في الاقتصاد النامي". تهدف إلى استكشاف الجوانب المختلفة لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الباكستانية واتجاهات الإفصاح. تم تبني نهج متعدد الأساليب لقياس

ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (كمي ونوعي) لـ ١٧٠ شركة مدرجة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٥. أولاً، تم استخدام تحليل المحتوى في تطوير مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD Index)يحتوي خمسة مؤشرات فرعية، رعاية المجتمع، الصحة والتعليم والبيئة والطاقة والمنتجات والعملاء والقوى العاملة. ثانيا، استخدم نهج مالي متعدد الأبعاد لحساب نسبة الإنفاق النقدي للمسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام البيانات النقدية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. النتائج تشير إلى أن معظم الشركات الباكستانية تفصح عن مزيد من المعلومات حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالمنتجات والعملاء وأصحاب المصلحة بنما هناك تركيز أقل على مسؤوليات الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، هناك تأثير قوي للإصلاحات الحكومية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (تقديم العطاء النقدي) والإفصاح عنها.

دراسة (Yusoff, Y. M., Omar, M. et al., ٢٠١٩)، بعنوان: "هل تساهم جميع عناصر رأس المال الفكري الأخضر في استدامة الأعمال؟ أدلة من السياق الماليزي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية". ركزت مقالات قليلة على الجانب الأخضر لرأس المال الفكري ألا وهو رأس المال الفكري الأخضر. في الوقت الحاضر، بسبب المخاوف المتزايدة بشأن القضايا البيئية، من الضروري التحقيق في آثار رأس المال الفكري الأخضر على الاستدامة التنظيمية. ومن ثم، تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين أبعاد رأس المال الفكري الأخضر (رأس المال البشري الأخضر، ورأس المال الهيكلي الأخضر، ورأس المال العلائقي الأخضر) واستدامة الأعمال. تم جمع البيانات من ١٦٨ شركة تصنيع صغيرة ومتوسطة في ماليزيا، وتحليلها باستخدام نهج المربعات الصغرى الجزئية. تظهر النتائج أن رأس المال الهيكلي الأخضر ورأس المال العلائقي الأخضر لهما علاقة إيجابية باستدامة الأعمال، في حين أن رأس المال البشري الأخضر لم يكن كذلك.

دراسة (Farrukh, M, Sajid, M, Lee, JWC, Shahzad, IA., ٢٠٢٠)، بعنوان: "إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات ومشاركة الموظفين: فحص الآلية الأساسية". على الرغم من الادعاءات بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تلعب دورًا حيويًا في سلوك الموظف، فإن الدعم التجريبي لهذه الادعاءات محدود وخاصة في السياق الباكستاني. وبالتالي، تهدف هذه الورقة إلى سد هذه الفجوة من خلال التحقيق في العلاقة بين إدراك الموظفين لمسؤولية الشركات الاجتماعية ومشاركة الموظفين (EE) في باكستان. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة الحالية أيضًا في دور الاختلافات بين الجنسين من حيث إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات وكفاءة الطاقة. تم جمع البيانات من موظفين يعملون في صناعات مختلفة في باكستان، مثل التصنيع والبنوك والإلكترونيات والنفط والغاز. تم استخدام تقنية نمذجة المعادلة الهيكلية لاختبار العلاقات المفترضة. أظهرت النتائج تأثير إيجابي كبير لإدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات على كفاءة الطاقة.

دراسة (Tefera, M. A., Yuanqiong, H., & Luming, L. ٢٠٢٠)، بعنوان: "رابط بين إدراك كبار المديرين والمسؤولية الاجتماعية للشركات". على الرغم من أنّ سلوك المنظمة هو انعكاس لكبار المديرين فيها، فهم الذين يضعون وينفذون السياسات الاجتماعية للشركات ومع ذلك، فإن استكشاف دور كبار المديرين في نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنظمات ضئيل في الأدبيات. الغرض من هذه الورقة هو استكشاف تأثير إدراك كبار المسؤولين في الشركات للمسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات في إثيوبيا. تم استخدام الاستبيانات المنظمة لجمع البيانات من ٢٩٤ مديرًا تنفيذيًا لأربعة قطاعات، وهي صناعات النسيج والغذاء والبنوك وزراعة الزهور. تم استخدام الانحدار الهرمي المتعدد ((Multiple hierarchical regression و (PROCESS v٣،٣) لتحليل البيانات بمساعدة (SPSS). يكشف التحليل أن إدراك كبار المسؤولين للمسؤولية الاجتماعية هو مؤشر مهم

لسلوكيات المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشركة. كما تظهر النتائج أيضًا أن الثقافة الأخلاقية للشركات لها تأثير على ممارسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Bhatia, A. and Makkar, B, ٢٠٢٠)، بعنوان: "مرحلة تطور الدولة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات – القوى الدافعة الكامنة". الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير المحددات المختلفة على مستوى الدولة، ومستوى الصناعة، ومستوى الشركة، ومستوى حوكمة الشركات (CG) على مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في مجموعة الدول النامية والمتقدمة. تتألف مجموعة البيانات من ٣١٠ شركة مدرجة في بورصات الأسواق النامية والمتقدمة (البرازيل – IBrX ١٠٠، ٤٢ شركة؛ روسيا– Broad Market Index؛ ٤٨ شركة؛ الهند– بورصة بومباي ١٠٠ (BSE)، ٥٠ شركة؛ الصين– بورصة شنغهاي ١٨٠ (SSE)، ٢٧ شركة؛ جنوب إفريقيا– بورصة فاينانشيال تايمز (FTSE) بورصة جوهانسبرغ (JSE) مؤشر All-Share، ٤٩ شركة؛ الولايات المتحدة الأمريكية– بورصة نيويورك ١٠٠ (NYSE)، ٤٧ شركة؛ والمملكة المتحدة– بورصة لندن ١٠٠ (LSE)، ٤٧ شركة). يتم قياس إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مؤشر إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات. يتم تشغيل خمسة نماذج انحدار منفصلة للتحقيق في تأثير العوامل التي تؤثر على مدى إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات. كشفت النتائج أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يتأثر بعوامل على المستويين الجزئي والكلي. تم العثور على بيئة الحوكمة، والعولمة، وعدم المساواة في الدخل كمحددات هامة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للبلدان النامية. الإدراج الدولي يؤثر بشكل كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان المتقدمة. تظهر النتائج أيضًا أن مجلس الإدارة الذي يضم نسبة كبيرة من المديرين المستقلين، وحضورًا كبيرًا للجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والصناعات الحساسة بيئيًا تتشارك في تأثيرها على ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول النامية وكذلك في الدول

المتقدمة. الدراسة ترى بأن العوامل المتنوعة– على مستوى الدولة، ومستوى الصناعة، ومستوى الشركة، ومستوى الحوكمة– تحتاج إلى تقييم لمعرفة تأثيرها بشكل مختلف في البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه يجب على المديرين تقييم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد وعدم الاعتماد فقط على المؤشرات على مستوى الشركة التي تؤثر على الإفصاح. يجب على صانعي السياسات في الدول الناشئة التأكيد على تحسين ميزات إدارة الدولة لتعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للشركات. يجب على البلدان النامية احترام القواعد واللوائح والامتثال لها أثناء الانتقال إلى العالمية. يجب بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي حول فوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من عدم المساواة في الدخل بين الشركات المدرجة في بورصات البلدان النامية. يجب على الدول الناشئة أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تحمل المسؤولية تجاه أصحاب المصلحة في الأسواق الخارجية. توصي هذه الدراسة أيضًا الهيئات التنظيمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة بوضع سياسات صارمة بشأن حوكمة الشركات لتحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات.

دراسة (Zahid, M et al., ٢٠٢٠)، بعنوان: "التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة: الآثار المترتبة على الإفصاح عن استدامة الشركات في ماليزيا". تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة، والقانون الماليزي لحوكمة الشركات ( MCCG، ٢٠١٢)، والخصائص المحددة للشركات مثل العمر والحجم والربحية، على إفصاحات استدامة الشركات (CSD) في ماليزيا. طبقت الدراسة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square) على عينة عشوائية طبقية مكونة من ٨٧٨ شركة عامة مدرجة. تم اختيار هذه الشركات في ١١ قطاعاً من الاقتصاد الماليزي لمدة ثلاث سنوات، أي من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. واختيار الفترات الزمنية له سبب منطقي يتمثل في أن ماليزيا تركز في الغالب على تحسين

استدامة الشركة وتمثيل النساء في مجلس الإدارة خلال هذا الوقت. تشير النتائج إلى أن مديرات النساء لهن دور حتمي في تحسين CSD كما يتضح من ارتباطهن الإيجابي الكبير بمكان العمل والأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لاستدامة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، في مقارنة النتائج في السياقات السابقة واللاحقة لقانون MCCG ٢٠١٢، لوحظ أن الارتباط بين التنوع الجنسي في غرفة الاجتماعات وCSD قد ظهر بعد سن القانون. النتائج مهمة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد سريع النمو وناشئ مثل ماليزيا. تحتوي النتائج على رؤى مهمة لمختلف أصحاب المصلحة، مثل الحكومة والهيئات التنظيمية والممارسين والأوساط الأكاديمية والصناعة والباحثين.

### ٣،٥ الدراسات السابقة التي أجريت في ليبيا:

من أجل فهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها في البيئة الليبية، أجريت بعض الدراسات حول هذا الموضوع إلّا أنّ عدداً كبيراً من الشركات وفي مختلف الصناعات تحتاج منّا إلى دراسة (Pratten & Mashat, ٢٠٠٩)، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

دراسة (Nassr Saleh Mohamed Ahmad, ٢٠٠٤) بعنوان: "الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا: الأدلة ونظرية الحتمية البيئية". تهدف إلى دراسة جوانب مختلفة للإفصاح البيئي في الشركات الليبية بهدف اختبار تطبيق نظرية الحتمية البيئية عن الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠١ وتم استخدام اسلوب تحليل المحتوى، وصحيفة الاستبيان، والتي وجّهت إلى مديري بالشركات العاملة في ليبيا وكانت (٥٣) صحيفة استبيان بنسبة استجابة ٦٢٪. وأظهرت النتائج أنّ الشركات العاملة في ليبيا لم تتطور من حيث الإفصاح البيئي سواء من الجانب النوعي أو الكمي، ولا يزال الطريق طويلاً لتحقيق ذلك، ويرى معظم مديري الشركات أن ندرة المعايير والمبادئ التوجيهية القانونية والمهنية، إلى جانب افتقارها إلى الخبرة والتأهيل والتدريب في

مجال الإفصاح البيئي له دور في ذلك، كما أن العوامل السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية لها تأثير غير مباشر في الإفصاح البيئي، في حين أن (التصور والإدراك) له تأثير مباشر في عملية الإفصاح.

دراسة (Zubek, ٢٠٠٨)، بعنوان: "التحقيق في الإفصاح عن الموارد البشرية، مع إشارة خاصة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في صناعة النفط الليبية". تهدف الدراسة إلى استكشاف تصورات ثلاثة من أصحاب المصلحة الرئيسيين المرتبطين بالإفصاح عن الموارد البشرية في صناعة النفط الليبية. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام نهجين رئيسَين. أولاً، تم إجراء مسح استبيان مع المديرين التنفيذيين (الذين يعدُّون التقارير السنوية)، ونقابات الموظفين ومديري الإدارة العامة في المؤسسة الوطنية للنفط. ثانياً، تم إجراء دراسة مطولة باستخدام تحليل المحتوى من ١٩٧ تقريرًا سنويًا، حول ممارسات الإفصاح عن الموارد البشرية التي اعتمدتها شركات النفط العاملة في ليبيا بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥. تشير نتائج الاستبيان إلى أن المشاركين فضّلوا الإفصاح عن معلومات حول الموارد البشرية في التقرير السنوي، والتركيز على المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب. فيما يتعلق بأسباب عدم التوسع في الإفصاح، أرجع المستجيبون سبب ذلك إلى أن شركات النفط تعتقد أن الجمهور ليس لديه فهم كافٍ حول أهمية هذا النوع من المعلومات. أظهر تحليل المحتوى أن شركات النفط الليبية تكشف عموماً عن كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة على الإفصاح المتعلق بـ "التشاور مع الموظفين" و "توظيف المعوقين". على العكس، فإن أكبر المعلومات التي تم الإفصاح عنها تتعلق ببرامج التدريب. وتم الإفصاح عن المعلومات في شكل كمي. أظهرت النتائج أيضاً أن عمر الشركة والملكية ونوع النشاط ومكان النشاط، أثرت إيجابًا على مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية. بالمقابل، لم يؤثر حجم الشركة بشكل كبير على الإفصاح عن الموارد البشرية.

دراسة (Elmogla, ٢٠٠٩)، بعنوان: "التقارير الاجتماعية للشركات في فترة تحول الاقتصاد : حالة ليبيا". هدفت الدراسة إلى التحقيق فيما إذا كان هناك تحولات وتغييرات في الاقتصاد الليبي وإذا كان الأمر كذلك، كيف تنعكس هذه التغييرات في الإفصاح والمحاسبة عن الممارسات الاجتماعية. وقد استخدمت صحيفة استبيان وجهت للمديرين الماليين من ٥٤ شركة في القطاعين العام والخاص وكذلك دراسة محتوى ٢٧٠ تقرير سنوي لتلك الشركات، وغطت الدراسة خمس سنوات من ٢٠٠١ – ٢٠٠٥. وتوصلت إلى أن الشركات العاملة في ليبيا لا تستجيب إلى حد كبير إلى التغييرات الكبيرة التي طرأت في المشهد السياسي، فالإفصاح عند مستوى منخفض مقارنة مع الدول الأخرى المتقدمة، وهذا يشير إلى الحاجة إلى مزيد من البحث لإلقاء الضوء على دور وتأثير الثقافة المجتمعية والمهنية على ممارسات الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Saleh Mohamad Ahmad & Ramadan Mousa, ٢٠١١)، بعنوان: "الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا :تحسن طفيف". هدفت الدراسة إلى فحص مدى التحسّن في الممارسات الحالية للإفصاح البيئي في الشركات الليبية، خصوصاً بعد إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي وإصدار القانون البيئي الليبي رقم (١٥) سنة ٢٠٠٣م، وقد اعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية الصادرة عن ١٨ شركة صناعية، تعد من أكبر الشركات التي تتبع وزارة الصناعة، وكانت دراسة مقارنة بين دراسة أجريت مذ ٥ سنوات والدراسة الحالية في ٢٠٠٧ وقد توصلت إلى أنّ الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا، لا يزال منخفضا إلّا أنّه قد تطوّر وتحسّن في ٢٠٠٧ عمّا هو عليه في ٢٠٠١.

دراسة (البهلول, ٢٠١١)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية)". هدفت الدراسة الى معرفة ما إذا كانت الشركة الأهلية للإسمنت تُفصح عن أدائها البيئي، ومعرفة المعوقات التي قد تحول دون قيام الشركة بالإفصاح، وتقديم بعض الاقتراحات لتجاوزها.

واعتمدت في جمعها للبيانات على توزيع صحيفة استبيان على عدد ٣٦ مدير وموظف مالي بالشركة في سنة ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الشركة غير ملتزمة بالإفصاح عن الأداء البيئي لوجود عدة معوقات أهمها: قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي وعدم وجود قوانين ملزمة وصعوبة قياس التكلفة البيئية وعدم وجود معايير محاسبية تتعلق بهذا الإفصاح.

دراسة (Bayoud, Kavanagh, & Slaughter, ٢٠١٢c)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية". هدفت الدراسة إلى كشف العلاقة بين حجم الشركة ونوع الصناعة من جهة ومستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات العاملة في ليبيا من جهة أخرى، وقد أجريت في (٢٠١٢) وتم فيها استخدام الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات (استبيان +مقابلة شخصية) واعتمدت على عينة من ٤٠ تقريرًا سنويًا للشركات العاملة في ليبيا لثلاثِ سنوات وهي ٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩ واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى لهذه التقارير. بالإضافة إلى عينة من ٣١ مدير مالي ومن مديري المعلومات وقد توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة ونوع الصناعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات العاملة في ليبيا.

دراسة (Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢)، بعنوان: "وجهة نظر انتقادية على المحاسبة الاجتماعية في الصّيرفة: حالة من المحاسبة الاجتماعية في القطاع المصرفي التجاري الليبي". هدفت الدراسة لاستكشاف واقع المحاسبة الاجتماعية في القطاع المصرفي في مرحلة ما بعد الاستعمار كما هدفت إلى المساهمة في شرح الممارسات الاجتماعية والإفصاحات عنها في البنوك سعياً لوضع رؤية للمحاسبة الاجتماعية التي تنسجم مع خصوصية البيئة الثقافية والاجتماعية في ليبيا. واعتمدت في جمع البيانات على المقابلة الشخصية وكان عددها ٢٢ مقابلة، وتحليل محتوى لعدد٢٧ تقريرًا سنويًا لأربع سنوات متتالية من سنة ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨

صادر من المصارف التجارية الليبية. وقد كشفت الدراسة عن انخفاض مستوى ممارسات المحاسبة الاجتماعية، والغموض في الإفصاح المحاسبي الاجتماعي. وكثير من المبادرات الاجتماعية تهدف فيما يبدو إلى إرضاء المساهمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين لأغراض تحقيق الأهداف المالية التقليدية. هناك بعض الإفصاح الاجتماعي الذي قد يكون مفهوما، أرجع الباحث هذه النتائج الى أسباب عديدة مثل العولمة، الإمبريالية الغربية، والصراعات، والتناقضات بين القوانين الليبية واللوائح والأيديولوجية من جهة والممارسة من جهة أخرى، وغياب منظمات المجتمع المدني، وغياب الديمقراطية والنقابات الحرة ووسائل الإعلام.

دراسة (Bayoud, Kavanagh, & Slaughter, ٢٠١٢b)، بعنوان: "دراسة تطبيقية للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء المنظمة: أدلة من ليبيا". تهدف إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التنظيمي من حيث الأداء المالي، والتزام الموظف وسمعة الشركة. عن الفترة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩) تم استخدام الأسلوب الكمي في جمع البيانات (صحيفة استبيان) وقد تم تحليل محتوى ١١٠ تقرير سنوي من ٤٠ شركة تم جمعها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وسمعة الشركة بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتزام الموظف.

دراسة (Saleh Mohamad Ahmad & Abd Al-Salam Mohmes, ٢٠١٢)، بعنوان: "استجابة مدققي الحسابات المالية النظامية في ليبيا لقضايا البيئة (دراسة استكشافية)". تهدف الدراسة إلى الحصول على نظرة ثاقبة عن مدى استعداد المراجعين الماليين في ليبيا للتعامل مع المراجعة البيئية في إطار المراجعة التقليدية من خلال استكشاف الآراء والخبرات ل ٩٣ من الممارسين في ٢٧ مكتبًا للمراجعة في طرابلس وقد أظهرت الدراسة غياب و بشكل واضح المراجعة البيئية، وعللت ذلك لعدم اختصاص مكاتب المراجعة في مثل هذا المجال، وعدم وجود معايير وتوجيهات مهنية، و قلة البحوث في هذا المجال، وعدم

وجود القوانين التي تطالب بالمراجعة البيئية، كما أنّ الطلب العام محدود على التقارير البيئية، وانخفاض مستوى الإفصاح البيئي من قبل الشركات الليبية.

دراسة (I. Ibrahim, ٢٠١٣)، بعنوان: "التحقيق في أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية لشركات المقاولات الليبية". تحديد أسباب غياب الإفصاح البيئي في شركات المقاولات الليبية و صياغة توصيات بشأن الإفصاح البيئي في هذا النوع من الشركات، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على إجراء مقابلات مع ٥ أشخاص وهم المديرين الماليين لأكبر شركات المقاولات في ليبيا، وقد توصلت إلى أنّ أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية لشركات المقاولات الليبية ترجع إلى قلة الطلب على المعلومات البيئة، وعدم وجود البحوث الأكاديمية، هذا ما أجمع عليه جميع المشاركين في المقابلات. كما أن ٨٠ % من المشاركين يعتقدون أن غياب المتطلبات القانونية وعدم الوعي البيئي بين الجمهور وعدم وجود منظمات للمجتمع المدني، كلها أسباب مهمة لعدم الإفصاح عن المعلومات البيئة في شركات المقاولات الليبية. و (٦٠٪) من المستطلعين يرون بسرية المعلومات البيئية، و لتجنب أي انتقادات تعد أسباباً مهمة لعدم الإفصاح.

دراسة (AM Aldrugi, ٢٠١٣)، بعنوان: "الإفصاح البيئي في قطاع النفط والغاز الليبي". هدفت إلى تقييم واقع الإفصاح البيئي وكذلك التحقّق من مدى اتّباع القانون البيئي والأنّظمة المتبعة وتحديد الاختلافات في ممّارسات الإفصاح بين شركات النفط الأجنبية والمحلية في التقارير السنوية لعدد من الشركات النفطية العاملة في ليبيا التي بلغ عددها ٤٣ شركة وقد اعتمدت في جمع البيانات على صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية وتحليل محتوى التقارير السنوية لثمان سنوات متتالية من٢٠٠٢ الى٢٠٠٩. وتوصلت إلى أن معظم الشركات توفر بعض المعلومات البيئية في تقاريرها السنوية، وعلى الرغم من وجود بعض القواعد والأنّظمة البيئية، إلا أنها لا تطبق بشكل كامل والإفصاح البيئي لا يزال ضعيفًا. هناك علاقة إيجابية

بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم الشركة، وخصخصة الشركة وجنسية الشركة، ومن ناحية أخرى فإن عمر الشركة يؤثر سلبًا على مستوى الإفصاح البيئي.

دراسة (الشريف, ٢٠١٣)، بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة في مدينة بنغازي". تهدف إلى معرفة مدى إدراك أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية العامة، و مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية في الشركات الصناعية العامة وقد اعتمدت في جمع البيانات على العينة موضع الدراسة الممثلة في الشركات الصناعية التي لازالت تنتج والبالغ عددها ١٠ شركات، وتم تحليل (١٠٠) استمارة استبيان كانت قد وزعت على هذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ متّخذي القرارات في الشركات العامة بمدينة بنغازي يتمتعون بقدر جيد من الإدراك والاهتمام بأهمية المحاسبة عن الموارد البشرية، إلا أن معظم مفردات مجتمع الدراسة لا تطبق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية.

دراسة (Hawashe & Ruddock, ٢٠١٤)، بعنوان: "تقييم الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للبنوك التجارية: أدلّة من التجربة الليبية". تهدف إلى تقييم ممارسات الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية لـ (٩) بنوك تجارية (٧ منها مدرجة و٢ غير مدرجة) في ليبيا، على مدى فترة (٦) سنوات (٢٠٠٦-٢٠١١)، وتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات كبيرة في مستويات الإفصاح عن المعلومات الطوعية في تقاريرها السنوية المنشورة واختبار أهمية العلاقة بين العمر، الحجم، والسيولة، وملكية الحكومة، الربحية، ووضع الإدراج ومدى الإفصاح الطوعي عن خمسة أنواع من المعلومات: معلومات أساسية عن البنك، والإفصاح الاجتماعي للشركات، النسب المالية و الإحصاءات الأخرى والسياسات المحاسبيّة، ومعلومات حوكمة الشركات المدرجة والبنوك التجارية غير المدرجة في البورصة الليبية ، وقد اعتمدت في جمع البيانات على المقابلة الشخصية وتحليل المحتوى لـ ٥٤ تقرير سنوي لـ (٩) مصارف. وتوصلت إلى أن الإفصاح الطوعي

في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الليبية منخفض جداً، ولكن هناك تحسنٌ في المستوى العام للإفصاح الطوعي. وجود علاقة إيجابية بين (حجم البنك وحالة التسجيل في البورصة) والإفصاح الطوعي السنوي. وأن عمر البنك، الربحية والسيولة المصرفية وملكية الحكومة، والملكية الأجنبية ليس لها أي علاقة كبيرة مع مستوى الإفصاح الطوعي. وقد أشار الباحث لصغر حجم العينة من المشاركين في المقابلات وأوصى بعدم تعميمها.

دراسة (Ali Aldrugi & Abdo, ٢٠١٤)، بعنوان: " تحديد الدوافع و الأسباب التي تجعل من الشركات تفصح عن المعلومات البيئية". تهدف إلى استكشاف الدوافع الرئيسة لإفصاح شركات النفط والغاز العاملة في ليبيا عن المعلومات البيئية في تقاريرها السنوية، تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات. وتم اقتراح العوامل الرئيسة بناءً على الدراسات السابقة وهي: السمعة، والمتطلبات القانونية، وتلبية توقعات المجتمع، وضغوط المجتمع، والعوامل الاقتصادية. وكان ما مجموعه ١١٥ من الاستبيانات تم جمعها من ٤٣ شركة محلية وأجنبية تعمل في قطاع النفط والغاز الليبي. وتشير النتائج إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الاعتبار عند الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية لتوقعات المجتمع، والمتطلبات القانونية، وضغوطات المجتمع والعوامل الاقتصادية وهي دوافع تشجعهم على الإفصاح عن المعلومات البيئية. من ناحية أخرى إن الشركات المحلية تأخذ في الاعتبار عند الإفصاح السمعة وضغوطات المجتمع هما فقط الدوافع التي تشجعهم على الإفصاح عن المعلومات البيئية.

دراسة (ميلاد اشميلة, ٢٠١٤)، بعنوان: "إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية: دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيا". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وكذلك لدراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين

الخارجيين في المنطقة الشرقية في ليبيا. وتم توزيع (٥٠) استمارة استبيان على المحاسبين القانونيين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية المراجعة الشاملة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية وعددٍ من العوامل، وهي المؤهل العلمي، ومدة الخبرة، ونوعية الشهادات المهنية، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية وعدد مساعدي المراجع، وجنسية الشركاء من المراجعين الآخرين. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يولي المراجع الخارجي في ليبيا اهتماماً أكبر للمراجعة الاجتماعية، وأن يقوم المراجع الخارجي بوضع خطة تتضمن برنامجاً للمراجعة الاجتماعية، كجزء من عملية المراجعة الشاملة، وأن تلتزم نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا بالمساعدة في تطبيق المراجعة الاجتماعية، وكذلك إقامة الندوات والمؤتمرات من أجل التوعية بأهميتها.

دراسة (Eljayash, ٢٠١٥)، بعنوان: "توثيق ممّارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط لبلدان الربيع العربي (بعض الأدلة من مصر وليبيا وتونس)". وتهدف إلى توثيق ممّارسات الإفصاح البيئي في بلدان الربيع العربي، مصر، ليبيا وتونس. بعد أن شهدت هذه البلدان التغييرات في نظم الإدارة نتيجة لثورات شعبية عارمة في عام ٢٠١١ فيما أصبح يعرف بثورات الربيع العربي. والتي اندلعت نتيجة لأسباب سياسية وقانونية ونظم التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وهذه التغيرات في الأنظمة قد يؤثر على المحاسبة، وبالتالي ممارسات النظام المحاسبي، بما في ذلك ممّارسات الإفصاح البيئي وبالتالي، فإن هذه الورقة تسعى لتوثيق ممارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط على مدى السنوات الثلاث التي سبقت ثورات الربيع العربي. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى واستخدام مؤشر الإفصاح البيئي لقياس كمية ونوعية الإفصاح البيئي في الشركات العاملة في قطاع النفط. وشملت هذه الدراسة التقارير السنوية عن السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩

و ٢٠١٠. وأظهرت نتائج الدراسة أن ممارسات الإفصاح البيئي تختلف بين الشركات وفقا لبلد المنشأ. وهناك فجوة كبيرة في مستوى الإفصاح البيئي عبر شركات العينة. كما أن مستوى الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز في مصر، وليبيا، وتونس لا يزال منخفضًا مقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في نفس المنطقة.

دراسة (العماري, ٢٠١٥)، بعنوان: "مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية" (دراسة استكشافية بكلية الاقتصاد بجامعة سرت). تهدف إلى معرفة مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج (الفصل الدراسي ربيع ٢٠١٤-٢٠١٥م) بكلية الاقتصاد في جامعة سرت لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهميتها، وما هي المعلومات المتوفرة لديهم عنها، ومدى قدرتهم على القيام بالأعمال التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية بعد تخرّجهم وانخراطهم في الحياة الوظيفية، وأجريت المقابلات الشخصية مع (٧) طلبة تم اختيارهم عشوائياّ من (٢٤) طالب. وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب المشاركون في الدراسة غير مدركين لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهميتها كما يفتقرون إلى المعرفة والقدرة على ممارسة تطبيقات المحاسبة الاجتماعية، والمحاسبة البيئية، وترجع المسؤولية في ذلك من وجهة نظرهم على عاتق كلية الاقتصاد بصفة عامة وقسم المحاسبة بصفة خاصة.

دراسة (N. Benomran, Haat, Hashim, & Mohamad, ٢٠١٥)، بعنوان: "أنواع و دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات الليبية". تهدف الدراسة إلى التحقيق فيما إذا كانت أنواع ودوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية قد تأثرت بالبيئة الإسلامية التي تعمل فيها. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى والمقابلات الشخصية في جمع البيانات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. وشملت الدراسة تحليل محتوى لـ (١٦٢) تقريرًا سنويًا صدرت بين

عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢، في حين فحصت الدراسة تصورات مديري العلاقات العامة ومديرين الماليين للشركات، عن طريق المقابلات الشخصية. وكشفت الدراسة أن التقارير السنوية التي تصدرها الشركات الليبية تحتوي فعلاً الإفصاح الاجتماعي والبيئي، على الرغم من أنه أقل مما كان متوقعاً، إلّا أن الخلفية الإسلامية للناس كان لها دور في عمل الشركات الليبية. خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات البيئية والموظفين، ثم يأتي الإفصاح عن المجتمع، والمعلومات عن العملاء والمنتج، كما كشفت النتائج أيضا أن الإسلام كان عاملاً هاماً في زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات الليبية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المديرون يعتقدون أن دوافع أخرى مثل ملكية الحكومة وخصائص الشركة أيضا لها تأثير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات الليبية.

دراسة ( N. A. H. Benomran, Mohd Hassan Che.Hashim, Hafiza Binti.Mohamad, Nor Raihan Binti, ٢٠١٥)، بعنوان: "تأثير حوكمة الشركات على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة للشركات. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات (CSER) في الشركات الليبية وفقا لنظرية المشروعية، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى والمقابلات الشخصية. والمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة هي: ملكية الحكومة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، استقلال المجلس، وحجم المجلس. تم تحليل محتوى (١٦٢) تقرير سنوي لـ (٤٢) شركة ليبية. وأجريت مقابلات شخصية مع ٣١ من المديرين الماليين ومديري المعلومات العاملين في أكبر الشركات الليبية، الذين عبّروا عن تصوراتهم بشأن تأثير المتغيرات المقترحة على حجم (CSER). وأظهرت النتائج أن حوكمة الشركات في العموم ليس لها تأثير في حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات باستثناء حجم مجلس الإدارة.

دراسة (Afaf Albahlol, ٢٠١٥)، بعنوان: "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الليبية". هدفت الدراسة إلى التحقيق في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال التقارير السنوية لـ(٦١) شركة ليبية عاملة في قطاع الصناعة والخدمات والاستثمار والخدمات المصرفية والتأمين والنفط. غطّت الدراسة ثلاثة سنوات؛ ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٢. شملت إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات أربعة محاور هي: البيئة، والمجتمع، والمستهلكين، والموظفين. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة للدراسة. تم استخدام مؤشر الإفصاح لقياس إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات. كشفت النتائج أن العديد من الشركات أفصحت عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية، إلا أن مستويات الإفصاحات لا تزال منخفضة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق طفيفة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين القطاعات المختلفة للشركات الليبية.

دراسة (Abdairhman Alnabsha, ٢٠١٦)، بعنوان: "تقييم شمولية ممارسات الإفصاح في شركات البلدان النامية: أدلة تجريبية من الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة". تهدف الدراسة إلى تقييم تصورات معدي ومستخدمي التقارير السنوية للشركات بشأن فائدة واستخدام المعلومات التي تم الإفصاح عنها؛ والتحقيق في شمولية الإفصاح بين الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة، ودراسة العلاقة بين عدد من آليات إدارة الشركات، والملكية والخصائص المحددة للشركات وممارسة الإفصاح في الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة. تم استخدام اسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. كما تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة. اعتبر المستجيبون المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات الليبية كافية، القانون التجاري وقانون ضريبة الدخل عوامل أساسية تؤثر على ممارسات الإفصاح، نقص معايير الإفصاح والمبادئ المحاسبية المقبولة و عدم معرفة احتياجات المستخدمين الخارجيين تعد عقبات تحد من نطاق الإفصاح، كما تشير النتائج إلى

أن حجم المجلس، ووتيرة انعقاده، ووجود لجنة المراجعة له تأثير على مستوى الإفصاح، إلا أنّ الازدواجية في منصب الرئيس التنفيذي وتشكيل مجلس الإدارة لا يؤثر في مستوى الإفصاح، وكذلك ملكية المدير، والملكية الأجنبية، وملكية الحكومة للشركة.

دراسة (السويح, محمد, النعاس, & علي, ٢٠١٧)، بعنوان: "مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية". تهدف الدراسة إلى قياس مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة الليبية. تم توزيع (٥٠) استبانة على عينة الدراسة وهم (مديري الفروع، ورؤساء الأقسام). تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدم وجود إدراك لدى إدارات المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية. هناك تفاوت في أولويات الأداء الاجتماعي بين المصارف، حيث جاءت أهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه تحسين جودة خدمة العملاء في المرتبة الأولى في كل المصارف بينما باقي النشاطات لم يكن لها اهتمام بالمستوى المطلوب.

دراسة (Abdalrhman Alnabsha, Abdou, Ntim, & Elamer, ٢٠١٨)، بعنوان: "مجالس إدارة الشركات وهياكل الملكية والإفصاح عن الشركات: أدلة من بلد نام". هدف الدراسة هو تحديد آثار سمات مجالس إدارة الشركات، وحوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي. تم استخدام اسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. توصلت الدراسة إلى أن تكوين مجلس الإدارة، وحجم المجلس وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة ووجود لجان المراجعة له تأثير على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات. كما أن هياكل الملكية لها تأثير غير خطي على مستوى الإفصاح. ويرتبط عمر الشركة والسيولة وحالة الإدراج ونوع الصناعة ونوع المدقق ارتباطًا إيجابيًا بمستوى الإفصاح الطوعي للشركات.

دراسة (جبريل, ٢٠١٨)، بعنوان: "واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا". تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية في المنطقة الشرقية من خلال الأبعاد الآتية: ( المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة)، من خلال توزيع استبان على ٣٩ موظفًا ولقد تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي: كشفت الدراسة أن المستوى العام لممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية محل الدراسة جاء متوسطاً، إضافةً إلى ذلك أظهرت الدراسة أن أكثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ممارسةً تمثل في متغيّر المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، علاوة على ذلك بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات التي يؤمل أتباعها تعضيد المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بكفاءة وفعالية. وفيما يلي الجدول ٣،١ يظهر أهم الدراسات الحديثة التي أجريت في ليبيا حول موضوع الدراسة:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

**الجدول ٣،١:** يوضح أحدث الدراسات التي أجريت في ليبيا حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات

| الباحث | عنوان الدراسة | فترة الدراسة | منهجية الدراسة | هدف الدراسة | النتائج |
|---|---|---|---|---|---|
| (Ahmad, ٢٠٠٤) | الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا: الأدلة ونظرية الحتمية البيئية. | ١٩٩٨ – ٢٠٠١ | تحليل محتوى + استبانة spss | دراسة جوانب مختلفة للإفصاح البيئي في الشركات الليبية بهدف اختبار تطبيق نظرية الحتمية البيئية. | ضعف الإفصاح البيئي كماً ونوعاً، ويرى معظم المديرين أن ندرة المعايير والمبادئ التوجيهية القانونية والمهنية، إلى جانب افتقارها إلى الخبرة والتأهيل والتدريب في مجال الإفصاح البيئي له دور في ذلك كما أن العوامل السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية لها تأثير غير مباشر في الإفصاح البيئي. في حين، أن (التصور والإدراك) له تأثير مباشر في عملية الإفصاح. |
| (Zubek, ٢٠٠٨) | التحقيق في الإفصاح عن الموارد البشرية، مع إشارة خاصة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في صناعة النفط الليبية. | ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ | تحليل محتوى + استبانة spss | تهدف الدراسة إلى استكشاف تصورات ثلاثة من أصحاب المصلحة الرئيسيين المرتبطين بالإفصاح عن الموارد البشرية في صناعة النفط الليبية وهم المديرين التنفيذيين (الذين يعدون التقارير السنوية)، ونقابات الموظفين ومديري الإدارة العامة في المؤسسة الوطنية للنفط. | أشارت النتائج إلى أن المشاركين فضلوا الإفصاح عن الموارد البشرية في التقرير السنوي، وتم التركيز على المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب. فيما يتعلق بأسباب عدم التوسع في الإفصاح، أرجع المستجيبون سبب ذلك إلى أن شركات النفط تعتقد أن الجمهور ليس لديه فهم كافٍ لأهمية هذا النوع من المعلومات. أظهر تحليل المحتوى أن شركات النفط الليبية تكشف عموماً عن كمية كبيرة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة على الإفصاح المتعلق بـ |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | "التشـاور مع الموظفين" و "توظيف المعوقين". وظهر أنّ عمر الشـركة والملكية ونوع النشـاط ومكان النشـاط، أثرت إيجابًا على مسـتوى الإفصـاح عن الموارد البشـرية. بالمقابل، لم يؤثر حجم الشركة بشكل كبير على الإفصاح عن الموارد البشرية. |
| (Elmogla, ٢٠٠٩) | التقـارير الاجتمـاعيـة للشـــركـات في فترة تحول الاقتصاد: حالة ليبيا. | ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ | تحليل محتوى + استبانة spss | معرفة علاقة التغييرات الاقتصادية بمستوى الإفصاح والمحاسبة عن الممّارسات الاجتماعية. | التغييرات الاقتصادية (.) |
| (Saleh & Mousa, ٢٠١١) | الإفصـــاح البيئي للشـــركات في ليبيا: تحسن طفيف. | ٢٠٠٧ | تحليل محتوى | فحص مدى التحسـن في الممّارسـات الحالية في الإفصـاح البيئي للشركات في ليبيا. | أن الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا، سواء كمًا أو نوعًا لا يزال منخفضـا إلا أنه قد تطور وتحسـن في ٢٠٠٧ عمّا هو عليه في ٢٠٠١. |
| (البهلول، ٢٠١١) | الإفصاح المحاسبي عن الآداء الـبـيـئـي في الشـــركـة الأهليـة للإسمنـت بليبيـا: دراسة استطلاعية. | ٢٠١١ | استبانة | معرفة ما إذا كانت الشـركة الأهلية للإسمنت تفصـح عن أدائها البيئي ومعرفة المعوقات التي قد تحول دون قيام الشركة بالإفصاح وتقديم بعض الاقتراحات لتجاوزها. | الشـركة غير ملتزمة بالإفصـاح عن الاداء البيئي لوجود عـدة معوقـات أهمهـا قلـة البرامج التعليميـة للتعريف بمتطلبات الإفصـاح عن الأداء البيئي عدم وجود قوانين ملزمة وصـعوبة قياس التكلفة البيئية وعدم وجود معايير محاسبية تتعلق بالإفصاح البيئي. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (Bayoud, Kavanagh et al, ٢٠١٢) | العوامل المؤثرة على مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية. | ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ | تحليل محتوى + استبانة | معرفة علاقة نوع الصناعة وحجم الشركة بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية العامة. | نوع الصناعة (+)<br>حجم الشركة (+) |
| (Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢) | وجهة نظر انتقادية على المحاسبة الاجتماعية في الصّيرفة: حالة من المحاسبة الاجتماعية في القطاع المصرفي التجاري الليبي. | ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ | تحليل محتوى + استبانة spss | معرفة واقع المحاسبة الاجتماعية في القطاع المصرفي والمساهمة في شرح الممّارسات الاجتماعية والإفصاحات عنها في البنوك سعيا لوضع رؤية للمحاسبة الاجتماعية التي تنسجم مع خصوصية البيئة الثقافية والاجتماعية في ليبيا. | انخفاض مستوى ممّارسات المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها والغموض في الإفصاح المحاسبي الاجتماعي لأسباب عديدة مثل العولمة، الإمبريالية الغربية والصراعات والتناقضات بين القوانين الليبية واللوائح والأيديولوجية من جهة والممّارسة من جهة أخرى، وغياب منظمات المجتمع المدني، الديمقراطية والنقابات الحرة ووسائل الإعلام |
| (Ibrahim, ٢٠١٢) | التحقيق في أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية لشركات المقاولات الليبية. | ٢٠١٢ | مقابلات | تحديد أسباب غياب الإفصاح البيئي في شركات المقاولات | سبب عدم الإفصاح يرجع إلى قلة الطلب على المعلومات البيئية، وعدم وجود البحوث الأكاديمية، وغياب المتطلبات القانونية وعدم الوعي البيئي بين الجمهور وعدم وجود منظمات للمجتمع المدني، المديرون يرون بسرية المعلومات البيئية لتجنب أي انتقادات تعد أسباباً مهمة لعدم الإفصاح. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (Ahmad & ,Mohmes) ٢٠١٢ | استجابة مدققي الحسابات المالية النظامية في ليبيا لقضايا البيئة: دراسة استكشافية. | ٢٠١٢ | استبانة | الحصول على نظرة ثاقبة عن مدى استعداد المراجعين الماليين في ليبيا للتعامل مع المراجعة البيئية في إطار المراجعة التقليدية من خلال استكشاف آراء الخبراء | غياب وبشكل واضح المراجعة البيئية وعللت ذلك لعدم اختصاص مكاتب المراجعة في مثل هذا المجال؛ وعدم وجود معايير وتوجيهات مهنية وقلة البحوث في هذا المجال؛ وعدم وجود القوانين التي تطالب بالمراجعة البيئية. كما أنّ الطلب العام محدود على التقارير البيئية؛ وانخفاض مستوى الإفصاح البيئي من قبل الشركات الليبية. |
| (Bayoud, Kavanagh et al, ٢٠١٢) | دراسة تطبيقية للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء المنظمة: أدلة من ليبيا. | ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ | تحليل محتوى + استبانة spss | معرفة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التنظيمي من حيث الأداء المالي، والتزام الموظف وسمعة الشركة. | العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والعوامل المقترحة كانت كالتالي: (الأداء المالي (+)، سمعة الشركة (+)، التزام الموظف (.) |
| (Aldrugi, ٢٠١٣) | الإفصاح البيئي في قطاع النفط والغاز الليبي. | ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩ | تحليل محتوى + استبانة spss | معرفة علاقة عمر الشركة وحجم الشركة وخصخصة الشركة وجنسية الشركة بمستوى الإفصاح البيئي. | عمر الشركة (ـ)، حجم الشركة (+)، خصخصة الشركة (+)، جنسية الشركة (+) |
| (الشريف، ٢٠١٣) | مدى إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في | ٢٠٠٩ | استبانة | معرفة مدى إدراك أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية العامة ومدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية في الشركات الصناعية العامة. | إن متخذو القرارات في الشركات العامة بمدينة بنغازي يتمتعون بقدر جيد من الإدراك والاهتمام بأهمية المحاسبة |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الشركات الصناعية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة في مدينة بنغازي. | | | | عن الموارد البشرية إلا أن معظم مفردات مجتمع الدراسة لا تطبق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية. |
| (Hawashe & Ruddock, ٢٠١٤) | تقييم الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للبنوك التجارية: أدلّة من التجربة الليبية. | ٢٠٠٦ – ٢٠١١ | تحليل محتوى + مقابلات spss | التعرف على ممّارسات الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للبنوك التجارية واختبار أهمية العلاقة بين ستة خصائص للبنوك الخاصة التجارية، وهي العمر، الحجم، والسيولة، وملكية الحكومة، الربحية، ووضع الإدراج ومدى الإفصاح الطوعي. | أن الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الليبية منخفض جداً، ووجدت العلاقة بين سمات الشركات والإفصاح الطوعي كما يلي: حجم البنك (+)، وضع التسجيل (+)، عمر البنك (ـــــ)، الربحية والسيولة المصرفية(ـ) وملكية الحكومة(ـ)، الملكية الأجنبية (-) |
| (Aldrugi & Abdo, ٢٠١٤) | تحديد الدوافع والأسباب التي تجعل من الشركات تفصح عن المعلومات البيئية. | ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩ | استبانة spss | استكشاف الدوافع الرئيسة لإفصاح شركات النفط والغاز العاملة في ليبيا عن المعلومات البيئية في تقاريرها السنوية. | إن الشركات الأجنبية تأخذ في الاعتبار عند الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية لتوقعات المجتمع، والمتطلبات القانونية، وضغوطات المجتمع والعوامل الاقتصادية وهي دوافع تشجعهم على الإفصاح عن المعلومات البيئية. من ناحية أخرى إن الشركات المحلية تأخذ في الاعتبار عند الإفصاح السمعة وضغوطات المجتمع هما فقط الدوافع التي تشجعهم على الإفصاح عن المعلومات البيئية. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (اشميلة، ٢٠١٤) | إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية: دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيا. | ٢٠١٤ | استبانة spss | التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وكذلك دراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية وهي: المؤهل العلمي ومدة الخبرة ونوعية الشهادات المهنية، وعدد مساعدي المراجع، وجنسية الشركاء من المراجعين الآخرين. | أن المحاسبين القانونيين يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها. أمّا العلاقة بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية وبين عدد من العوامل فهي: المؤهل العلمي (+) ومدة الخبرة (+) ونوعية الشهادات المهنية (+) وعدد مساعدي المراجع (-) وجنسية الشركاء من المراجعين الآخرين (-) |
| (Eljayash, ٢٠١٥) | توثيق ممّارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط لبلدان الربيع العربي – بعض الأدلة من مصر وليبيا وتونس. | ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ | تحليل محتوى spss | توثيق ممّارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط على مدى السنوات الثلاث التي سبقت ثورات الربيع العربي. | هناك فجوة كبيرة في مستوى الإفصاح البيئي عبر شركات العينة. كما أن مستوى الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز في مصر، وليبيا، وتونس لا يزال منخفض مقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في نفس المنطقة. |
| (العمّاري، ٢٠١٥) | مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية: دراسة استكشافية. | ٢٠١٥ | مقابلات | معرفة مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج بكلية الاقتصاد في جامعة سرت، لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهميتها، وما هي المعلومات المتوفرة لديهم عنها، ومدى قدرتهم على القيام بالأعمال التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية بعد تخرجهم وانخراطهم في الحياة الوظيفية. | الطلاب المشاركون في الدراسة غير مدركين لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهميتها كما يفتقرون إلى المعرفة والقدرة على ممّارسة تطبيقات المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، وترجع المسؤولية في ذلك من وجهة نظرهم على عاتق كلية الاقتصاد بصفة عامة وقسم المحاسبة بصفة خاصة. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (Benomran, Haat et al, ٢٠١٥) | أنواع ودوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات الليبية. | ٢٠٠٦ – ٢٠١٢ | تحليل محتوى + مقابلات + spss | التحقيق فيما إذا كانت أنواع ودوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية قد تأثرت بالبيئة الإسلامية التي تعمل فيها. | ضعف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، الخلفية الإسلامية للناس كان لها دور في زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات الليبية. وتشير النتائج أيضاً أن المديرون يعتقدون أن دوافع أخرى مثل ملكية الحكومة وخصائص الشركة (الحجم والنوع) أيضا لها تأثير على هذا النوع من الإفصاح في الشركات الليبية. |
| (Benomran, ٢٠١٥) | تأثير حوكمة الشركات على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة للشركات. | ٢٠٠٦ – ٢٠١٢ | تحليل محتوى + مقابلات + spss | معرفة تأثير حوكمة الشركات على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات (CSER) في الشركات الليبية والمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة هي ملكية الحكومة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، استقلال المجلس، وحجم المجلس. | حوكمة الشركات في العموم ليس لها تأثير في حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات باستثناء حجم مجلس الإدارة. |
| (Albahlol, ٢٠١٥) | الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الليبية. | ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ | تحليل محتوى | هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال التقارير السنوية لـ(٦١) شركة ليبية عاملة في قطاع الصناعة والخدمات والاستثمار والخدمات المصرفية والتأمين والنفط. | انخفاض في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (Abdairhman ) Alnabsha, ٢٠١٦) | تقييم شمولية ممارسات الإفصاح في شركات البلدان النامية: أدلة تجريبية من الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة. | ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ | تحليل محتوى + استبانة spss | تهدف الدراسة إلى تقييم تصورات معدي ومستخدمي التقارير السنوية للشركات بشأن استخدام وفائدة المعلومات التي تم الإفصاح عنها؛ والتحقيق في شمولية الإفصاح بين الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة، ودراسة العلاقة بين عدد من آليات إدارة الشركات، والملكية والخصائص المحددة للشركات وممارسة الإفصاح في الشركات الليبية المدرجة وغير المدرجة. | اعتبر المستجيبون المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات الليبية كافية، القانون التجاري وقانون ضريبة الدخل عوامل أساسية تؤثر على ممارسات الإفصاح, نقص معايير الإفصاح والمبادئ المحاسبية المقبولة و عدم معرفة احتياجات المستخدمين الخارجيين تعد عقبات تحد من نطاق الإفصاح, كما تشير النتائج إلى أن حجم المجلس ، ووتيرة انعقاده ,ووجود لجنة المراجعة لها تأثير على مستوى الإفصاح, إلا أنّ الازدواجية في منصب الرئيس التنفيذي وتشكيل مجلس إدارة لا تؤثر في مستوى الإفصاح، وكذلك ملكية المدير ، والملكية الأجنبية ، وملكية الحكومة للشركة. |
| ( السويح, محمد, النعاس, & علي, ٢٠١٧) | مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية. | ٢٠١٦ | استبانة | قياس مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة الليبية. | توصلت الدراسة إلى عدم وجود إدراك لدى إدارات المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية. جاءت أهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه تحسين جودة خدمة العملاء في المرتبة الأولى في كل المصارف بينما باقي النشاطات لم يكن لها اهتمام بالمستوى المطلوب. |
| (Abdalrhman Alnabsha, Abdou, Ntim, & Elamer, ٢٠١٨) | مجالس إدارة الشركات وهياكل الملكية والإفصاح عن | ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ | تحليل محتوى + استبانة spss | الغرض من هذه الورقة هو دراسة آثار سمات مجالس إدارة الشركات، وحوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي. | أن تكوين مجلس الإدارة، وحجم المجلس وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة ووجود لجان المراجعة له تأثير على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات. كما أن |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"**الجدول ٣،١**، واصل"

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الشـــركات: أدلة من بلد نام. | | | | هيـاكـل الملكيـة لهـا تأثير غير خطي على مســـتوى الإفصـاح. ويرتبط عمر الشـركة والسـيولة وحالة الإدراج ونوع الصـــناعة ونوع المدقق ارتباطًا إيجابيًا بمســـتوى الإفصاح الطوعي للشركات. |
| ( جبريل, ٢٠١٨) | واقع ممارسة المسؤولية الاجتمـاعيـة لفروع الصـيرفة الإسـلامية لمصـــرف الجمهوريـة بالمنطقة الشـــرقية في ليبيا. | ٢٠١٧ | استبانة | التعرف على مدى ممارســـة المســـؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية في المنطقة الشرقية من خلال أبعاد المسؤولية الاجتماعية. | المســتوى العام لممارســة المســؤولية الاجتماعية بفروع الصـيرفة الإسـلامية محل الدراسـة جاء متوسـطاً، أكثر أبعاد المســـؤولية الاجتماعية ممارســـةً تمثل في متغيّر المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين. |
| (الدراسة الحالية) | العـوامـل المعـرفيـة والخارجية للإفصـــاح عـن المســـؤوليـة الاجتماعية للشركات العاملة في ليبيا. | ٢٠٠٥ – ٢٠١٧ | تحليل محتوى + استبانة spss smart PLS | تحديد ما إذا كانت الشـــركات تفصـــح عن مســـؤولياتها الاجتماعية، وقياس تأثير العوامل المعرفية (الإدراك بمفهوم وأهمية المســـؤولية الاجتماعية للشـــركات والإفصـــاح عنها والوعي بالتعاليم الدينية المتعلقة بالمســـؤولية الاجتماعية والإفصـــاح، وثقافة الشـــركة) وتأثير العوامل الخارجية (وجود تشريعات وقوانين منظمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وجود مطالبات لمنظمات المجتمع المدني، ضـــغط وســـائل الإعلام) على مستوى الإفصـاح عن المسـؤولية الاجتماعية للشركات. | دلت النتائج على أن الشـركات العاملة في ليبيا تفصـح عن المســـؤولية الاجتماعية للشـــركات كما دلت على وجود علاقـة إيجـابيـة بين العوامـل المقترحـة (المعرفيـة والخارجية) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. |

الجدول من إعداد الباحث، (+) علاقة إيجابية، (–) علاقة سلبية



UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

### ٣،٦ مناقشة الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة والنامية وفي ليبيا

من خلال استقراء الدراسات السابقة التي أجريت في مختلف البلدان سواء المتقدمة أو النامية أو حتى التي أجريت في بلد الدراسة لوحظ التباين بين نتائجها فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أو حتى في العوامل المؤثرة فيه، فيما يلي شرح وافٍ حول هذا الموضوع:

#### ٣،٦،١ مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

إنّ معظم الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة أجمعت على ارتفاع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فعلى سبيل المثال: (Fernandez-Feijoo et al., ٢٠١٤; Fifka & Drabble, ٢٠١٢; Ortas et al., ٢٠١٤)، ماعدا دراسة أجريت في النرويج وهي دراسة (Vormedal & Ruud, ٢٠٠٩) التي أشارت إلى أن مستوى الإفصاح غير مرضٍ، و يقابل ذلك ضعف كبير في الدول النامية والشواهد كثيرة نذكر منها على سبيل المثال دراسة كُلاً من (Menassa, ٢٠١٠; Al-Qarni, ٢٠١٤; Wijesinghe, ٢٠١٢; El Mosaid & Boutti, ٢٠١٢). رغم ذلك، فهناك بعض التطور في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية (Tufail, Kamran, Ahmad, & Anwar, ٢٠١٧). كما أن الدراسات في الدول المتقدمة اهتمت بكافة مجالات المسؤولية الاجتماعية وفي الصناعات المختلفة سواء كانت ذات حساسية للبيئة أم لا على سبيل المثال: (Fernandez-Feijoo et al., ٢٠١٤; Fifka & Drabble, ٢٠١٢; Schadewitz & Niskala, ٢٠١٠ Odriozola, Martín, Luna, Ziderman, & ;Giannarakis, ٢٠١٣ Ziderman, ٢٠١٥;).

ولا يختلف الأمر حول مستوى الإفصاح في البيئة الليبية عنه في بيئة الدول النامية فقد أجمعت الدراسات التي أجريت في ليبيا على أن هناك ضعف في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للشركات فعلى سبيل المثال:(Hawashe & Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢; Elmogla, ٢٠٠٩ .(N. Benomran et al., ٢٠١٥ ; Afaf Albahlol, ٢٠١٥; Ruddock, ٢٠١٤; Eljayash, ٢٠١٥ وبشكل عام أخذ مجال الإفصاح البيئي المرتبة الأولى في الاهتمام من قبل الباحثين في الشأن الليبي اذ ركزت دراساتهم وبشكل كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة في الشركات الليبية والتي اتفقت على أن هذا النوع من الإفصاح لا يزال ضعيفا ( Nassr Saleh Mohamed Ahmad, ٢٠٠٤; .( Afaf Albahlol, ٢٠١٥ ;Eljayash, ٢٠١٥; Nassr Saleh Mohamad Ahmad & Mousa, ٢٠١١ ويضيف آخر, على الرغم من وجود بعض القواعد والأنظمة البيئية إلا أنها لا تطبق بشكل كامل، وأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة لا يزال ضعيفًا (Al-Drugi & Abdo, ٢٠١٢b). ويأتي في المرتبة الثانية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد البشرية، على سبيل المثال: ( Zubek, ٢٠٠٨؛ الشريف, ٢٠١٣). وأكدت هذه الدراسات أيضا على ضعف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال العاملين والموظفين في التقارير السنوية للشركات الليبية، كما لوحظ عدم اهتمام الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية بالمجالات الأخرى للمسؤولية الاجتماعية للشركات كمجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في المساهمة في تحسين الوضع المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية تجاه المنتَج والمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلِك.

٣،٦،٢ عوامل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

من خلال مراجعة وتحليل الدراسات في الدول المتقدمة والنامية بشكل عام بما فيهم الدراسات التي أجريت في بلد الدراسة، نجد أنّ خصائص الشركة حظيت باهتمام الباحثين في الدول المتقدمة بشكل كبير الأمر الذي انعكس على الدراسات في الدول النامية التي أخذت نفس الاتجاه.

والجدير بالذكر، أنّ هناك شبه اتفاق بين الدراسات في الدول المتقدمة حول التأثير الإيجابي لحجم الشركة على سبيل المثال ما أظهرته الدراسات (Vormedal and Ruud ٢٠٠٩; Gamerschlag, Möller et al. ٢٠١١؛ Andrikopoulos and Kriklani ٢٠١٣)، وهذه النتائج تؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات في الدول المتقدمة في وقت سابق حول تأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (Cormier, Gordon et al. ٢٠٠٤؛ Meek, Roberts et al.; ١٩٩٥ Chen and Bouvain ٢٠٠٩) إلّا أن الدراسات التي أجريت في الدول النامية لم تكن على اتفاق حول هذا العامل فبينما ترى دراسة كل من: (Haniffa and Cooke, ٢٠٠٥; Menassa ٢٠١٠; Akbaş ٢٠١٤, Das, Dixon et al. ٢٠١٥) أنّ هذا العامل له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح، ترى بعض الدراسات الأخرى غير ذلك، كدراسة (Jarboui and Driss ٢٠١٤). وعند مراجعة العديد من الدراسات في الدول النامية تبين عدم الحسم حول هذا العامل حيث أظهرت ضعف تأثير هذا العامل على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات منها على سبيل المثال:(Ahmad, Hassan et al. ٢٠٠٣; Gunawan ٢٠٠٧; Ratanajongkol, Davey et al. ٢٠٠٦).

وكذلك الدراسات في البيئة الليبية بعضها أظهرت أن عامل حجم الشركة يلعب دوراً كبيراً في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على سبيل المثال: (Bayoud, Kavanagh et al. ٢٠١٢) ودراستي (Ali and Rizwan ٢٠١٣; Benomran, Haat et al. ٢٠١٥) والبعض الآخر أظهر أن هذا العامل ليس له تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كدراسة (Zubek ٢٠٠٨).

كما يظهر عامل نوع الصناعة في الدراسات الحديثة التي أجريت في الدول المتقدمة أحياناً على أنه عامل مؤثر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على سبيل المثال (Gamerschlag, Möller et al. ٢٠١١)، في حين أظهرته دراسات أخرى كدراسة (da Silva Monteiro and Aibar-Guzmán

٢٠١٠) أنه غير مؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك يخالف ما توصلت إليه كثير من الدراسات في السابق على سبيل المثال: (Lober, Bynum Meek, Roberts et al. ١٩٩٥; et al. ١٩٩٧). وكذلك هو الحال بشأن الدراسات في الدول النامية فهي لم تتفق حول عامل الصناعة إذ أظهرت دراسة كل من :(Akbaş ٢٠١٤) و(الروابدة ٢٠١٠) أن له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح وذلك يتعارض مع ما أظهرته دراسات أخرى أجريت في الدول النامية على سبيل المثال: (Alsaeed ٢٠٠٦ Ahmad, Hassan et; al. ٢٠٠٣)، حيث ظهر هذا العامل غير مؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما يتضح من خلال مراجعة الدراسات في البيئة الليبية وهي: ( Bayoud, Benomran, Haat et al. ٢٠١٥; Zubek ٢٠٠٨؛ Kavanagh et al. ٢٠١٢)، أنّ هذا العامل يؤثر إيجابًا في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يظهر عامل العمر غير مؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في كثير من الدراسات التي أجريت في الدول النامية على سبيل المثال:(Menassa ٢٠١٠; Akbaş ٢٠١٤ )، بل ذهبت بعض الدراسات إلى أن تأثيره سلبي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كدراسة ( Das, Dixon et al. ٢٠١٥). بينما أظهرت الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية عدم اتفاقها حول تأثير هذا العامل إذ أظهرت بعض الدراسات هذا العامل أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كدراسة (Benomran, Haat Zubek ٢٠٠٨; Bayoud, Kavanagh et al. ٢٠١٢ et al. ٢٠١٥;)، بينما أظهرت دراسة (Aldrugi ٢٠١٣) أن له تأثير سلبي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وأظهرت بعض الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة أن عامل تسجيل الشركة في سوق الأسهم يؤثر وبشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، على سبيل المثال ما أظهرته

دراسة(da Silva Monteiro and Aibar-Guzmán ٢٠١٠) بينما ظهر في بعض الدراسات التي أجريت في الدول النامية ليس له أيُّ تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كدراسة ( Menassa ٢٠١٠). أما الدراسات في ليبيا أظهرت أن هذا العامل له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، على سبيل المثال دراسة (Hawashe and Ruddock ٢٠١٤) إلا أن الدراسة اقتصرت على المصارف التجارية العاملة في ليبيا فقط وأكدت على انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ،وأوصت الدراسة بعدم تعميم نتائجها على الشركات الأخرى العاملة في ليبيا نظراً لصغر حجم العينة. الأمر الذي يستوجب وضعه في قائمة العوامل التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة في البيئة الليبية.

كما حظي عامل الملكية باهتمام الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة وفي الدول النامية و في ليبيا، حيث أن بعض الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة أظهرت أن هذا العامل غير مؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على سبيل المثال (da Silva Monteiro and Aibar-Guzmán ٢٠١٠)، بينما أظهرت بعض الدراسات في الدول النامية أن هذا العامل يأثر سلباً على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على سبيل المثال ما توصلت إليه دراسة( Mohd Ghazali ٢٠٠٧)، كما ظهر في دراسات أخرى أنّ له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كدراسة (Haniffa and Cooke ٢٠٠٥). وفيما يخص الدراسات في ليبيا فقد أظهرت عدم تأثير الملكية للشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كدراسة ( Hawashe and Ruddock ٢٠١٤) إلّا أن دراسة (Aldrugi ٢٠١٣) أظهرت أن جنسية الشركة تعد عاملاً مهماً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في ليبيا. وترى دراسة (Benomran, Haat et al. ٢٠١٥) أن الملكية الوطنية للشركة عامل مهم للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ممّا يستدعي مزيد من البحث والدراسة حول مدى تأثير هذا العامل وبسبب نقصٍ في أدب المحاسبة الاجتماعية والبيئية فيما

يتعلق بممارسات الإفصاح عن الشركات متعددة الجنسيات التي مصادر منتجاتها البلدان النامية ( Islam and Deegan ٢٠١٠).

على الرغم من الاهتمام الذي أولته الكثير من الدراسات في البيئات المختلفة، إلاّ أن نتائج الدراسات في البيئات المختلفة المتقدمة والنامية والبيئة الليبية لم تكن على وفاق حول خصائص الشركة. وهذا يتفق مع ما أشار إليه Bhatia A وآخرون (٢٠٢٠) بأنّ العوامل المتنوعة على مستوى الدولة، ومستوى الصناعة، ومستوى الشركة، ومستوى الحوكمة تحتاج إلى تقييم لمعرفة تأثيرها بشكل مختلف في البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية والأخذ في الاعتبار تقييم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد وعدم الاعتماد فقط على المؤشرات على مستوى الشركة التي تؤثر على الإفصاح ( Bhatia, A. and Makkar, B, ٢٠٢٠). مما يدعم رأي وجود أسباب أخرى مؤثرة في هذا النوع من الافصاح كالمعرفة والثقافة والدين التي قد تختلف من بيئة إلى أخرى، إضافة إلى أسباب من خارج الشركة كالضغوط المجتمعية والقوانين والتي لم تحظى بشكل كافٍ من الاهتمام والدراسة في البيئة الليبية. من هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة أن تبحث في العوامل المؤثرة على الإفصاح بصورة مختلفة، من خلال دراسة العوامل التي من شأنها أن تساهم في قبول مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في ليبيا، فيما يلي يتم استعراض العوامل المقترحة والمؤثرة على هذا النوع من الافصاح، وهي العوامل المعرفية والعوامل الخارجية. فيما يلي تفصيل لهذه العوامل:

**أولاً: العوامل المعرفية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن القول أن للعوامل المعرفية تأثيرًا على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة الواحدة من خلال موقف وإدراك الأفراد المشاركين في عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (Rozaini Mohd Haniffa & Cooke, ٢٠٠٢). فكثير من الدراسات أظهرت أن

السمات الفردية تؤثر على اتخاذ القرارات الأخلاقية في الشركات (Loe, Ferrell, & Mansfield, ٢٠٠٠). ومن السمات الفردية التي تم تحديدها تشمل المستوى المعرفي والتنمية الأخلاقية (Trevino & Youngblood, ١٩٩٠) لذلك تناولت هذه الدراسة العوامل التالية كعوامل معرفية ترتبط بمديري الشركات ولها تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في ليبيا:

**أ) الإدراك بمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها:**

تم دراسة هذا المتغيّر من بعض الدراسات في الدول النامية على سبيل المثال: (حبيب, ٢٠١١) حيث أظهرت نتائج الدراسة ضعف إدراك المصارف التجارية في فلسطين، وصاحب ذلك اختلاف في اهتمامات المصارف لمجالات المسؤولية الاجتماعية وتدنٍ في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وطالبت الدراسة بمزيد من الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها والاهتمام بمسألة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما طالبت بإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

وأظهرت دراسة (العنزي, ٢٠٠٩)، أن من أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى كثير من الشركات. ويضيف (الروابدة, ٢٠١٠) أن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العامة، هي قلة دعم الإدارة المادي، ونقص البرامج التدريبية. وأظهرت دراسة (Khurshid, Al-Aali, Soliman, Malik, & Khan, ٢٠١٣) أنّ هذا الإدراك يتأثر حسب الجنس، والخبرة في العمل، والمنصب الإداري. وكذلك العمر والتحصيل العلمي(Hidayat & Alhur, ٢٠١١) . بينما يرى Yusoff, Y وآخرون (٢٠١٩) أنّ إضافة إلى مخزون القدرات وأنظمة إدارة المعرفة والفلسفات الإدارية والثقافة التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة أو الابتكار الأخضر داخل الشركة، أيضا مخزون العلاقات التفاعلية للشركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

يؤدي إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Yusoff, Y. M., Omar, M. et al., ٢٠١٩).

وجاءت دراسةFarrukh, M وآخرون (٢٠٢٠) لتؤكد أهمية هذا المتغير بأن إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات يلعب دورًا حيويًا في سلوك الموظفين ومدى مشاركتهم في نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركة (Farrukh, M, Sajid, M, Lee, JWC, Shahzad, IA., ٢٠٢٠).

وأضاف Tefera, M وآخرون (٢٠٢٠) أن إدراك كبار المسؤولين للمسؤولية الاجتماعية هو مؤشر مهم لسلوكيات المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشركة، وأن الثقافة الأخلاقية للشركات لها تأثير على ممارسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية (Tefera, M. A., Yuanqiong, H., & Luming, L. ٢٠٢٠).

أما الدراسات التي أجريت في ليبيا ،كدراسة (الشريف, ٢٠١٣) فقد قامت بدراسة متغيّر الإدراك وتأثيره على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلّا أنها تناولت جانباً محدداً وهو مجال الإفصاح عن الموارد البشرية، وكانت في نطاق ضيق جداً (الشركات المتواجدة في مدينة بنغازي) الأمر الذي يجعل من نتائجها غير كافية لتعمّم على كافة الشركات العاملة في ليبيا كما تناولت دراسة (ميلاداشميلة, ٢٠١٤) متغيّر الإدراك كمتغيّر تابع وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بينه وبين مجموعة من العوامل المستقلة كالمؤهل العلمي، ومدة الخبرة، ونوعية الشهادة المهنية، إلا أن الدراسة كانت تهدف إلى معرفة مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيه.

**ب) الوعي بالتعاليم الدّينية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح:**

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يكون نتيجة دعم من قبل عدد قليل من المديرين، بسبب قيمهم الشخصية ومعتقداتهم، على الرغم من المخاطر والنتائج اللاحقة المرتبطة بها(Wood, ١٩٩١). كما أنّ المديرين يتخذون قرارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تزيد من قيمة الشركة من

خلال تلبية المعايير الدينية والاجتماعية للمجتمع المحلي (Griffin & Sun, ٢٠١٨). بذلك يكون متغيّر الدّين مؤثراً جداً على توجهات مديري الشركات (Cui, Jo, Na, & Velasquez, ٢٠١٥)، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على سبيل المثال دراسة (Dincer & Dincer, ٢٠١٣) على الرغم من أن هذه الدراسة أجريت على الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلّا أنّ العوامل المؤثرة في صنع القرار في الشركات الصغيرة هي نفس العوامل في الشركات الكبيرة فيما يتعلق بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ولكن الأولوية في اختلاف درجة الأهمية (Dincer & Dincer, ٢٠١٣). وأحياناً يستعان بمصطلح الثقافة بدلاً عن الدّين كما في الدول التي توجد بها ديانات مختلفة كدراسة ( Roszaini M Haniffa & Cooke, ٢٠٠٥) والتي كشفت عن تأثير هذا المتغيّر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأظهرت دراسة (Ramasamy et al., ٢٠٠٧) أن هذا المتغيّر مؤثر جداً في مستوى الأداء الاجتماعي للشركات، وأوصت الدراسة بأن يؤخذ بمحمل الجد مستوى تديّن الرؤساء التنفيذيين للشركات، ومعرفة إلى أي مدى الرئيس التنفيذي يمارس هذا الدّين، ويضيف الباحث، أنه يجوز لأحد أن يدّعي أنه مسلم ، ولكن قد لا يمكن أن يكون مُدافعا قوياً عن تعاليمه في الحفاظ على البيئة. وقد ذهبت في نفس الاتجاه دراسة (Muwazir et al., ٢٠١٢) بأنّ المديرين المسلمين في ماليزيا ينظرون إلى المصلحة العامة والأنشطة الدينية باعتبارها أهم التزام في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وأظهرت دراسة (العنزي, ٢٠٠٩) أن كثيرًا من الشركات في المملكة العربية السعودية تقوم بممارسات المسؤولية الاجتماعية نتيجة دوافع دينية. وهذا يتفق مع ما أظهرته دراسة ( N. Benomran et al., ٢٠١٥) حيث وجدت أن ٨١٪ من مديري العلاقات العامة ومديرين الماليين الذين أجري معهم مقابلات شخصية، يرون أن الإسلام عامل ومتغير مهم في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية، إلّا أن عينة الدراسة اقتصرت على مديري العلاقات العامة ومديري الماليين فقط. ولم تشمل صناع

القرار الآخرين داخل الشركات كمديري العامّين ومديري مجالس الإدارات، اللذين لهم دور أيضا في توجه الشركات نحو الانخراط في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ( Van der Laan Smith et al., ٢٠٠٥) ،كما أنّ الدراسة تمت في ظروف غير مستقرة (تخللتها فترة الحرب سنة ٢٠١١م)، لذا يرى الباحث أن هذا المتغيّر يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

**ج) ثقافة الشركة:**

إن التفاعل والترابط بين الاختلافات الثقافية والعوامل المؤسسية تسهم في الخلافات بين الدول ( Van der Laan Smith et al., ٢٠٠٥).كما أن جميع العوامل الأخرى تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالثقافة (Williams, ١٩٩٩). وأظهرت الدراسات في الدول المتقدمة أن البيئة الثقافية لها تأثير قوي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مقارنة بسمات وخصائص الشركات (Fifka & Drabble, ٢٠١٢) كما أن المتغيرات الثقافية لها تأثير في مستوى الإفصاح (Fernandez-Feijoo et al., ٢٠١٤). كما أن التنوع في الخلفية الثقافية والجنسية لأعضاء مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات(Ben Barka & Dardour, ٢٠١٥) و رأت الدراسة أهمية الجمع بين الصفات الفردية (للمدير) مع السمات الخاصة بالشركات (مجلس الإدارة) و إجراء تقييم أفضل لدور مجلس الإدارة في اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. والدراسات التي أجريت في الدول النامية لا تختلف كثيراً، فقد وُجد أن المتغيّر الثقافي له تأثير قوي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في كثير من الدراسات على سبيل المثال دراسة (Roszaini M Haniffa & Cooke, ٢٠٠٥) فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومجالس الإدارة التي يسيطر عليها الملايو في ماليزيا. كما أشارت دراسة(Al-Qarni, ٢٠١٤) بوجود معوقات ثقافية واجتماعية تعيق الممارسات الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها في الوقت الذي ترى فيه كثير من الشركات المنخرطة في المسؤولية

الاجتماعية للشركات على أنها نوعاً من الميزة التنافسية المتراكمة لديهم، وأنها توفر فوائد داخل الشركة أو خارجها، أو كلاهما معاً، ويرتبط ذلك تحديداً بدراية وثقافة الشركة (Branco & Rodrigues, ٢٠٠٦). وظهر ذلك أيضا في نتائج دراسة (Aldosari, ٢٠١٧) التي صنفت "الثقافة" كأكبر عامل مساهم في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية.

أما الدراسات في البيئة الليبية لم تتناول هذا المتغيّر بشكل واضح وإنما أشارت إليه في نتائجها، الأمر الذي زاد من الشكوك حول دور الثقافة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خصوصا أن دراسة (Elmogla, ٢٠٠٩) أوصت على ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير الثقافة على مستوى الإفصاح. وعلى مستوى إعداد التقارير المالية في الشركات النفطية الأجنبية العاملة في ليبيا ( Kanan, ٢٠١٠)، الأمر الذي دفع الباحث إلى اقتراح هذا المتغيّر فقد يكون للثقافة السائدة دور في انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

**ثانياً: العوامل الخارجية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

**أ) القوانين والتشريعات المنظمة للمسؤولية الاجتماعية**

توصلت دراسة (Chih, Chih, & Chen, ٢٠١٠) إلى أنّ الشركات المالية في البلدان التي تتمتع بمستويات أقوى في تطبيق القانون تميل إلى المشاركة في المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما كشفت إحدى الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة وهي دراسة (Vormedal & Ruud, ٢٠٠٩) أن (١٠٪) فقط من الشركات تتوافق مع متطلبات قانون إعداد التقارير البيئية ورجّحت الدراسة أسباب هذه النتائج إلى غياب الرقابة الكافية و عدم تطبيق تشريعات الإفصاح البيئي من جانب السلطات، وهذا يشير إلى أن وجود تشريعات لا يكفي أحياناً إذا لم يقترن بعقوبة المخالفين لهذه التشريعات. كما رجّحت دراسة (Jarboui & Driss, ٢٠١٤) التي أجريت في إحدى الدول النامية أن انخفاض مستوى الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية للشركات قد يعود إلى طبيعته الطوعية و عدم وجود تشريعات تتطلب الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل دوري للجمهور. ولعلّ ما توصلت إليه دراسة Barakat, Pérez, & Ariza, (٢٠١٥) التي أجريت في فلسطين والأردن يدعم نفس التوجه، حيث وجدت ارتباطًا إيجابيًا بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والنظام القانوني. بينما كشفت دراسة (Matuszak & Rożańska, ٢٠١٧) أنّ نطاق وجودة الإفصاح غير المالي بين الشركات المدرجة في البورصة البولندية زاد نتيجة الالتزامات الجديدة التي فرضها قانون المحاسبة البولندي .ويؤكد Zahid, M وآخرون (٢٠٢٠) فيما يتعلق بالاقتصاد سريع النمو وناشئ مثل ماليزيا عند مقارنة النتائج في السياقات السابقة واللاحقة لقانون MCCG ٢٠١٢ حيث يظهر دور فرض القوانين في المشاركة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من الجنسين (Zahid, M et al., ٢٠٢٠).

وفي البيئة الليبية أشارت دراسة (Saleh Mohamad Ahmad & Ramadan Mousa, ٢٠١١) إلى وجود قانون ينظم الممارسات البيئية، وهذا يتضارب مع نتائج بعض الدراسات التي درست الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات ذات التأثير البيئي في ليبيا كدراسة (البهلول, ٢٠١١) التي خلصت إلى أن انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة الأهلية للإسمنت يرجع إلى عدم وجود قوانين ملزمة، كما أشارت دراسة (Abdairhman Alnabsha, ٢٠١٦) إلى عدم كفاية قانون الضرائب والقانون التجاري الليبي عند تقييم شمولية ممارسات الإفصاح في شركات الليبية. كما يضيف (Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢) أن هناك تناقضات بين القوانين الليبية واللوائح والأيديولوجية من جهة والممارسة من جهة أخرى، كل ذلك ساهم في انخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، لذا يرى الباحث أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

**ب) مطالبات منظمات المجتمع المدني**

في بيئة الدول النامية أظهرت إحدى الدراسات أن ممارسة الضغط على الشركات للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية لا يجدي نفعاً (Akbaş, ٢٠١٤)، بينما أشارت دراسة (Jarboui & Driss, ٢٠١٤) إلى أن الشركات التي يمارس عليها الضغط من قبل جماعات الضغط تقوم بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها السنوية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Mohd Ghazali, ٢٠٠٧) التي تشير إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للشركات يعتمد على مدى "ضغط الرأي العام" التي تواجهها كل شركة (Arshad & Vakhidulla, ٢٠١١). كما أشارت دراسة ( Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢) التي أجريت في ليبيا أن غياب منظمات المجتمع المدني ساهم انخفاض مستوى هذا النوع من الإفصاح، إلّا أنّ الدراسة اقتصرت على القطاع المصرفي في ليبيا ، وأكدت ذلك أيضاً دراسة ( I. Ibrahim, ٢٠١٣). ويتوقع الباحث أن دور منظمات المجتمع المدني سينهض خصوصاً بعد القرار رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٢ م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الثقافة والمجتمع المدني وتنظيم جهازها الإداري الذي يتضمن في إحدى فقراته إشهار منظمات المجتمع المدني واعتماد نظمها الأساسية ومتابعتها في أداء مهامها والتنسيق معها لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، بما يخدم قضايا التنمية وحقوق الإنسان والعمل على تعزيز دورها ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلالها وفقا للتشريعات النافذة (ديكاف, ٢٠١٢).

**ج) ضغط وسائل الإعلام المختلفة**

التغطية الإعلامية تثير رؤية الشركة، وتدعوا إلى مزيد من الاهتمام من قبل الجمهور والرقابة، ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا هاما في تعبئة الحركات الاجتماعية كالتي تهتم بالبيئة وكذلك المجموعات ذات المصالح (Reverte, ٢٠٠٩)، ( Arshad & Vakhidulla, ٢٠١١). وبذلك، يصبح الإعلام جزءًا من عملية بناء

المؤسسات، وتشكيل قواعد ممارسات المسئولية الاجتماعية المقبولة والمشروعة (Simon, ١٩٩٢). وفي إحدى دراسات الدول المتقدمة أظهرت دراسة (Pollach, ٢٠١٤) أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على رسم جدول أعمال الشركات حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وهذا يؤكد دراسة (Reverte, ٢٠٠٩) التي خلصت إلى أن الشركات ذات التصنيفات الأعلى للمسؤولية الاجتماعية للشركات كانت أكثر تعرضًا لوسائل الإعلام. كما اتفقت دراسة (Lucchini & Moisello, ٢٠١٧) مع ما سبقتها من دراسات حول هذا المتغير في البيئة المتقدمة. وذهبت في نفس الاتجاه دراسة (Liani, ٢٠١٥) التي أجريت في اندونيسيا. وأرجعت دراسة (Al-Qarni, ٢٠١٤) التي أجريت في إحدى الدول النامية أن ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات ساهم في انخفاض مستوى الإفصاح. وأشارت إحدى الدراسات التي أجريت في ليبيا أن غياب دور وسائل الإعلام ساهم في تدني مستوى ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢) ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة في البيئة الليبية اتضح أن هذا المتغيّر لم يحضَ باهتمام الباحثين في دراساتهم. على الرغم من اعتبار هذه العوامل الآنفة الذكر، عوامل مهمة في التأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في ليبيا، فإن ذلك لا يعني عدم وجود عوامل أخرى. وفيما يلي الرسم ٣٤١ الذي يبين نموذج الدراسة النظري والذي يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الدراسة:

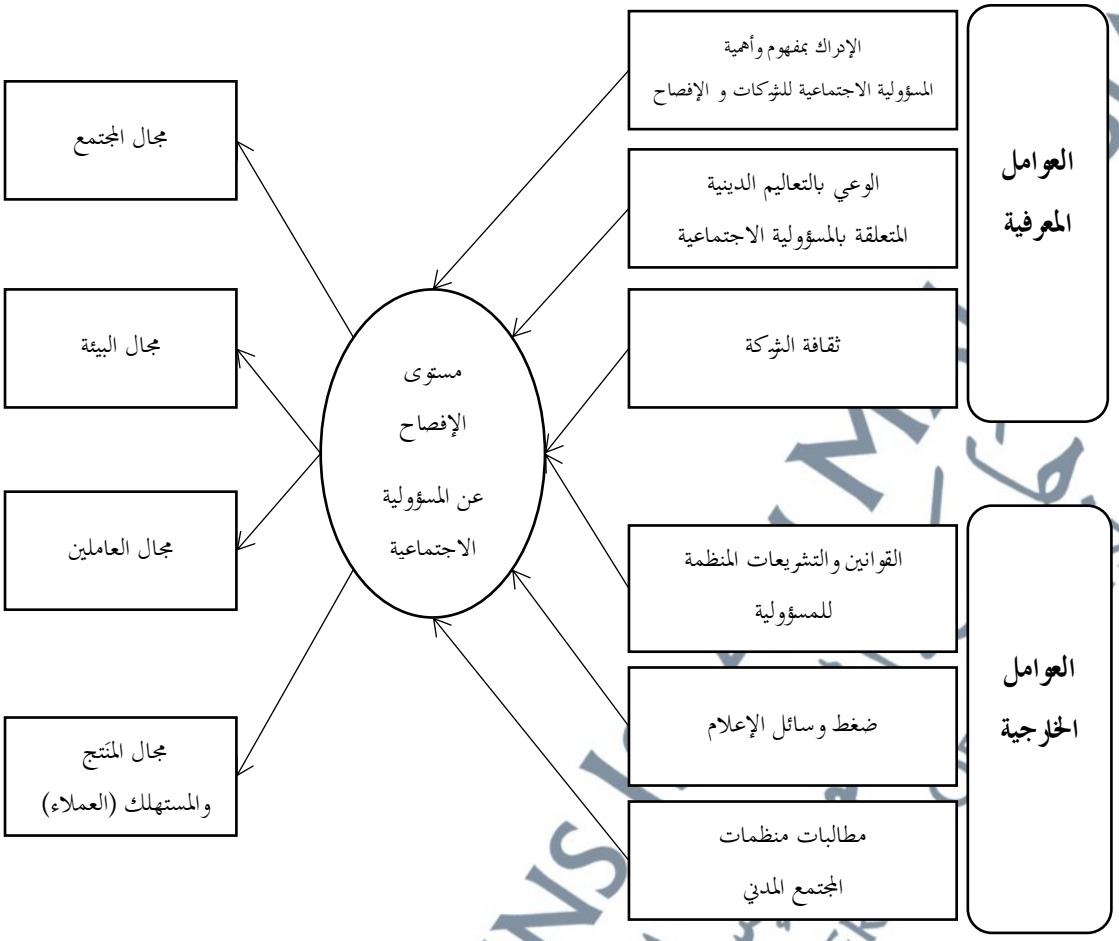


**الرسم ٣،١:** يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة، إعداد الباحث.

### ٣،٧ الفجوة الأدبيّة

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو في ليبيا ومن زوايا مختلفة، إلّا أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يختلف بين الدول (Matten & Moon, ٢٠٠٨) (Van der Laan Smith et al., ٢٠٠٥) وليبيا إحدى هذه الدول، فعلى الرغم من المحاولات البحثية في تناول موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمّت بكافة مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

حيث كان تركيز معظم الدراسات على المجال البيئي وإهمال المجالات الأخرى. كما نالت العوامل المتعلقة بخصائص الشركات (كحجم الشركة ونوعها وعمرها إلى آخره) باهتمام معظم الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية واهمال العوامل المعرفية التي تساهم في قبول هذا النوع من الإفصاح وإهمال العوامل الأخرى التي تدفع نحو الالتزام بالإفصاح، على سبيل المثال: (Bayoud, Kavanagh et al, ٢٠١٢; Aldrugi, ٢٠١٣; Hawashe & Ruddock, ٢٠١٤; Benomran, Haat et al, ٢٠١٥; Benomran, ٢٠١٥).

وبما أنّ الأشخاص في الشركة على وجه الخصوص، وكبار المديرين هم الذين يطوّرون السياسات الاجتماعية للشركات وينفذونها. فإنّ سلوك الشركة هو انعكاس لكبار المديرين. ومع ذلك، فإن استكشاف دور كبار المديرين في نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركة ضئيل في الأدبيات Tefera, M. A., Yuanqiong, H., & Luming, L. (٢٠٢٠). عليه قامت الدراسة باختبار مدى ادراك مديري الشركات وفهمهم لأهمية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، والتي يعتقد أن له تأثيرًا على تصور مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Khurshid et al., ٢٠١٣)، وعلى مستوى الإفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقامت الدراسة بقياس تأثير ثقافة الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها على اعتبار أن هذه الثقافة مستمدة من الموروث الإسلامي الذي يدعو لفعل الخير والتكافل بين أفراد المجتمع. ونظرا لقلّة الدراسات التي تناولت تأثير متغيّر الدّين في المسؤولية الاجتماعية والإفصاح، وحتى وإن وجدت فقد تمت في ظروف غير مستقرة (أثناء الحرب في عام ٢٠١١) ولم تشمل صناع القرار اللذين لهم دور في توجه الشركات نحو الانخراط في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (N. Benomran et al., ٢٠١٥).

ويعد مُتغير الدّين من أهم العوامل المقترحة في هذه الدراسة، على اعتبار أن أداء المسؤولية الاجتماعية في الإسلام واجب ديني وفضيلة إسلامية، وعلى المسلمين أداء هذه المسؤولية استجابة لأمر الله عز وجل ولأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن الإفصاح عنها ليس مجرد أمر اختياري وإنما نابع من

تعاليم وقواعد دينية، وأن عدم الالتزام بها قد يكون سببه الجهل بها أو عدم فهمها (طشطوش, ٢٠١٣). لذلك فإن الاكتفاء بالنظريات العلمية الحديثة المفسرة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يعد كافياً، خصوصًا في الدول الإسلامية. كما أنّ اهتمام الدراسة بمتغيّر الدّين سيساهم في تأكيد وتدعيم نتائج الدراسات السابقة، وسيساهم في انتشار ثقافة ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في ليبيا والإفصاح عنها.

إضافة إلى عدم إحاطة دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات ودوره في ممارسة الضغط على الشركات ودفعها نحو الإفصاح، وأن غياب وسائل الإعلام ساهم في تدني مستوى ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (Abouzkeh & Kamla, ٢٠١٢). ومع تزايد عدد القنوات الفضائية والصحف والمجلات الليبية، والمجال الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي خصوصاً بعد ٢٠١١ ومراجعة الدراسات السابقة في البيئة الليبية اتضح أن هذا المتغيّر لم يحظى باهتمام الباحثين في دراساتهم. وكذلك غياب منظمات المجتمع المدني وغياب دورها قبل سنة ٢٠١١ ساهم في انخفاض مستوى هذا النوع من الإفصاح (I. Ibrahim, ٢٠١٣). ويتوقع الباحث أن دور منظمات المجتمع المدني سينهض خصوصاً بعد القرار رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٢ م الذي يدعو إلى إنشائها ودعمها، لذلك اختير هذا المتغير من ضمن المتغيرات التي قد يكون لها دور في التأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة الليبية. ولأنّ الشركات في البلدان التي تتمتع بمستويات أقوى في تطبيق القانون تميل إلى المشاركة في المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (Chih, Chih, & Chen, ٢٠١٠; Barakat, Pérez, & Ariza, ٢٠١٥ ; Zahid, M et al., ٢٠٢٠)، ذلك دعانا إلى البحث في تناقض نتائج بعض الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية حول وجود قوانين منظمة للمسؤولية الاجتماعية من عدمه ودراسة تأثير ذلك على هذا النوع من الإفصاح.

لذا، تحاول هذه الدراسة أن تسد النقص في الأدب في البيئة الليبية من خلال تقديم إطاراً أكثر شموليةً وتفصيلاً فيما يتعلق بمجالات المسؤولية الاجتماعية وعواملها المعرفية والخارجية على مستوى الشركة، ممّا سيساعد على تقديم صورة أكثر وضوحاً لممارسات المسؤولية الاجتماعية في ليبيا وسيساعد على فهم الإشكاليّات والتحدّيات التي تواجه تطوير تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول النامية والإسلامية وفي ليبيا بوجه الخصوص، لذا كان مجتمع هذه الدراسة كافة الشركات العاملة في ليبيا. والتركيز على العوامل المعرفية المتعلقة بالمديرين وصنّاع القرار في الشركات وتأثير ذلك على مستوى الإفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وكما كان متوقعاً فإنّ البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استخدام صحيفة الاستبيان جنباً إلى جنب مع استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات العاملة في ليبيا، وفّر اتساعاً وعمقاً في فهم الممارسات والأنشطة التي تقوم بها الشركات العاملة في ليبيا ومستوى الإفصاح عنها، الأمر الذي ساعد في معرفة الأسباب المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العامة في ليبيا خاصة فيما يتعلق بدراسة العوامل المعرفيّة، فإن هذه الطريقة تحسّن الثّقة في النتائج (Zamanou & Glaser, ١٩٩٤).

فقد كانت الدراسة الحالية دراسة كمية، واستخدم فيها نمذجة المعادلة البنائية (smart PLS) كأسلوب مغاير لما استخدمته الدراسات السابقة التي أجريت في ليبيا. فاستخدام هذه البرمجية في البيئة الليبية، يعني إضافة أسلوب جديد ومختلف في تحليل البيانات الكمية، من شأنه أن يدعم نتائج كثير من الدراسات السابقة حول علاقة هذه المتغيرات والعوامل بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، نظراً لفعالية وموثوقية "smart PLS" في تنفيذه للأساليب الرقمية (Stine, ١٩٨٩) (Bollen & Stine, ١٩٩٢).